نظرة في أسس الاقتصاد الرأسمالي



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

يصعب على الباحث المفكر أن يتعامل مع الأفكار التي لا واقع لها ، أو تفترض افتراضا ، فتقحم على الواقع ، وهي لا تمت إليه بصلة ، أي أنها ليست بحقائق ؛ ولذلك يستحيل أن تتحول هذه الأفكار إلى مفاهيم ، ترتبط بالسلوك الإنساني ، إلا أن يكون سلوكا غريزيا بهيميا ، وذلك لأن الأفكار إنما هي حكم على واقع .

فبعد أن ظهرت عقيدة فصل الدين عن الحياة ، وأراد أربابها أن يشيدوا عليها كيانات سياسية ، تعقدت أمامهم الأمور ، فلجأوا إلى وضع الافتراضات ، وخططوا في أذهانهم واقعا يسمو على جمهورية أفلاطون ؛ وقام المفكرون والفلاسفة منهم بهندسة هذه الجمهورية ووضعوا لها أصولا وفروعا ؛ وكان أبرز ما برز من نظرياتهم ما يتعلق بالجانب الاقتصادي من حياة الناس ، بل هو الجانب الأولى والأهم عندهم .

وأما ما عداه فتركوا أمره إما للكنيسة ، وإما لجمعيات ومؤسسات تقوم بترقيع الخروق ، وتسوية العيوب التي اعترفوا بوجودها ، كما اعترفوا بعجزهم عن إيجاد الحلول لها .

الواقع الذي عاشته أوروبا ما بعد حكم الكنيسة ، كان أكثر ظلاما من عصور الظلام التي سبقته ؛ ولكن المفكرين أمثال روسو ، وفولتير ، ومونتسكيو ، ثم آدم سميث ، وريكاردو ، ومالتوس ، وماركس ، وإنجلز ، أتوا بفلسفات وآراء ظنوها حزما من النور ينجلي بها هذا الظلام الذي خلفته القرون الوسطى ، والذي امتد إلى ما بعد زوال حكم الكنيسة وضعوا نظريات وقواعد وقوانين أنتجت تفريعات وجزئيات لتشخيص الواقع ، وعلاج الواقع ، ولكن لما كانت هذه النظريات والقوانين وما تفرع عنها من جزئيات ، بُنيت على أصل خاطئ ، وهو عقيدة فصل الدين عن الحياة ، أطلقوا لعقولهم العنان ، واجتهدوا فأخطأوا ، وفسروا هذا الخطأ بما هو أكثر فداحة من الأول ، وهكذا وجدت تراكمات من الأخطاء ظنوها فلسفات ، وبنوا عليها هذا المجتمع الذي يعيشه العالم اليوم ، وهو المجتمع الرأسمالي .

وضع الحزب من أفكاره المتبناة كتاب (النظام الاقتصادي في الإسلام) وصدره بمقدمة تناول فيها الأسس والقواعد التي ينبني عليها الاقتصاد الغربي ، والأسس التي تبني عليها الاشتراكية ، ووضعهما تحت المحاكمات العقلية ، وفندهما وأظهر خطأهما وعدم انطباقها على الواقع .

أما بالنسبة للاشتراكية فقد تهاوت صروحها ، وتفتت وانتهى أمرها ، ولم يبق إلا جيوب صغيرة جدا ضمن دوائر البلدان الرأسمالية ، تقول باشتراكية الدولة . ومعلوم أن اشتراكية الدولة ليست اشتراكية حقيقية ؛ وإنما هي عبارة عن قوانين تشرع لترقيع الرأسمالية ، من باب مخادعة الشعوب وتضليلها ، ومن أراد أن يعرف المزيد عن اشتراكية الدولة وسخفها ، ولماذا وضعت ، وكيف طبقت ، فعليه بمراجعة كتاب (السياسة الاقتصادية المثلى) .

ولم نتناول من الاشتراكية العلمية إلا نظرية كارل ماركس فيما يسمى عنده (فائض القيمة) . لكن الاقتصاد الغربي ، وهو ما أطلقوا عليه (الاقتصاد السياسي) ، فإن الأسس والقواعد التي قام عليها معقدة ومتداخلة ، فتناولها الحزب في بحثه في مقدمة النظام الاقتصادي ، ولكن بشكل مكثف يحتاج فهمه إلى شرح وتبسيط ، فأحببت أن أضع هذه الدوسية تسهيلا للشباب في فهم هذه المقدمة.

والله نسأل أن يفيد بها وأن يثيب عليها إنه سميع مجيب .
والحمد لله رب العالمين

فتحي محمد سليم
١٩٩٨/٧/٢٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

شرح وتبسيط

مقدمة النظام الاقتصادي في الإسلام

كلمة الاقتصاد بالمعنى الاصطلاحي حي : تدبير شؤون المال ، إما بتكثيره ، وتأمين إيجاده ، ويبحث فيه علم الاقتصاد ، وإما بكيفية توزيعه ، ويبحث فيه النظام الاقتصادي .

ثم اتسع هذا المدلول في هذا العصر ، لينسحب على قطاعات واسعة من الجوانب الحياتية لبني الإنسان ، وفي كل المجتمعات ، والتجمعات البشرية .

المبدأ الرأسمالي الذي يقوم على عقيدة فصل الدين عن الحياة ، كان أبرز ما فيه هو الاقتصاد ورأس المال ، واتسع حتى ضاقت الأرض بالمنجزات الاقتصادية ، من صناعة النفط ، إلى الصناعات الاستهلاكية والغذائية والمدنية والعسكرية ، وقطاع المصارف والبورصات المالية والتجارية ،وضخامة الشركات العملاقة ، وأذرعها المتفرعة الممتدة في جميع أنحاء المعمورة ، كالحاسوب ، والحسابات وتدقيقها ، والإنترنت وأجهزة الاتصال الفضائية وغيرها، حتى أصبح الاتصال بين الناس على سطح الكرة الأرضية بسرعة الضوء .

والعالم اليوم يعيش في خضم الفيضان الهائل ، الذي أغرق جميع الأسواق العالمية ، من شتى أنواع الصناعات والإنتاج من السلع والخدمات التي لا تحصى ، بغض النظر عن الكم البشري الهائل من الجياع والعطش والعراة ، وبغض النظر عن ديون القلة القليلة المتراكمة على الكثرة الكاثرة ، وبغض النظر عن حمى فوائدها وجدولتها .

وانتهت الاشتراكية ، وتهاوت صروحها ، وتفتت كياناتها ، وانمحت نظمها، وتعرت هذه الأسطورة التي كانت تدغدغ عواطف المستضعفين ، والتي انخدع ببريقها الملايين من البشر ، فكانت وبالا عليهم ، فقاموا بهدمها بعد أن لم تغنهم من فقر ، ولم تشبعهم من جوع .

وبقي الإسلام كنظام حياة شامخا برسالته وعالميته وشموله وصحته وصدق عقيدته وعدالة تشريعاته ، وحسن رعايته ، ووضوح رؤيته ، ومعالجته لمشاكل الإنسان ، وحلها جذريا ، وإضفائه الطمأنينة والرفاهية على كل من استظل برايته ، وعاش في كنف دولته دولة الخلافة .
كيف يعيش العالم اليوم ، رغم المعطيات الرأسمالية ، والمنجزات الصناعية ، والتراكمات الإنتاجية ، التي وفرها القائمون على المبدأ الرأسمالي ، وطرحوها في الأسواق حتى ضاقت بها المتاجر والمخازن والساحات ، حفلت بها قوافل الشاحنات ! .

يعيش العالم اليوم أسوأ عيش ، في ظل أسوأ نظام وهو النظام الذي يقوم على عقيدة فصل الدين عن الحياة ، ويعيش أبناؤه على القواعد والأسس التي مهدت لهذا العيش البهيمي الرخيص وهي الحريات الأربع : حرية العقيدة ، وحرية الرأي ، وحرية التملك ، والحرية الشخصية .

جعلوا الواقع مصدر تفكيرهم ، والنفعية مقياسا لأعمالهم ، والأكثرية لتقرير الصواب عندهم ؛ جعلوا السيادة للشعب ، والأمة مصدر السلطات ؛ فأقاموا الناس على أساس هش وأرضية متميعة مترجرجة ، لا تستقر على حال ، وجعلوا الحل الوسط فيصلا ، فلا حدود للقيم ، ولا ميزان للمثل . وهكذا فالقوي بقوته وتفوقه ، والضعيف على ذله ومسكنته ؛ تأكل الكلاب الوجبات الدسمة ، ويخصص لها أطباء يعالجونها ، وحمامات تتبرد فيها ، في حين أن الملايين من الهياكل البشرية بين الحياة والموت ، يتساقطون في الشوارع ، وملايين آخرين يقذف بهم الظلم إلى المهاجر تاركين منازلهم وديارهم نجاة بحياتهم ، وملايين أمثالهم يمنعون من ركوب الحافلات ودخول المتنزهات والالتحاق بالجامعات لسواد بشرتهم .

ما هو هذا البناء الذي أوصل البشرية إلى هذا الدرك الأسفل من العناء والشقاء ؟ وما هي الأسس التي يقوم عليها هذا البناء ؟! ما هي نظرتهم للحياة ؟ ما هو فهمهم للمشاكل ؟ وما هو علاجهم لها ؟ .

بعد أن تفقدت قواعد المبدأ الرأسمالي ، وتركزت عندهم فكرة فصل الدين عن الحياة ، وأمنوا واستسلموا لقيادتها ، زجوا بعقيدة الملايين منهم العقيدة النصرانية ووضعوها في أيدي حفنة من رجال الدين وحصروا هذه العقيدة الروحية في سراديب الكنائس ، وتفرغوا للحياة الدنيا وانساقوا وراء الممتع والملذات وركضوا وراء المال والجنس مبعدين عن أذهانهم شيئا يسمى اليوم الآخر .

فبرز منهم علماء كثيرون ، وضعوا النظريات المتعددة ، وقاموا بأبحاث ودراسات وإحصائيات ؛ وأخذوا يضعون المخططات الهيكلية لحياتهم الاقتصادية .

ومن أشهر هؤلاء الاقتصاديين (آدم سميث) و (ريكاردو) و (مارشال) و (ماركس) و (مالتوس) وآخرون غيرهم كثيرون ؛ تناولوا هذا الإنسان من ظاهره المادي فقط ، فحصروا حاجاته في تحقيق القيمة المادية ، وأهملوا الباقي من جوانب حياته وهي تحقيق القيم الروحية ، والإنسانية والخلقية ؛ ثم تناولوا بالبحث موضوع إشباع هذه الحاجات من زاوية مادية فقط . فوضعوا أسسا ثلاثة ، بنوا عليها اقتصادهم ، وانصبت دراساتهم وأبحاثهم ، ونظرياتهم كلها على
هذه الأسس الثلاثة ، وهي :-

١. الندرة النسبية : وهي عدم كفاية السلع والخدمات المحدودة لإشباع الحاجات المتجددة والمتعددة .
٢. القيمة : قيمة الشيء المنتج ، وهي أساس الأبحاث الاقتصادية وأكثرها دراسة .
٣. الثمن : والدور الذي يقوم به في الإنتاج والاستهلاك والتوزيع ، وهو حجر الزاوية في النظام الاقتصادي الرأسمالي .

بحثوا في هذا الإنسان ناحيتين اثنتين هما : الحاجات التي تتطلب الإشباع ، ووسائل إشباعها من سلع وخدمات. فقالوا إن هذه الحاجات لا تكون إلا مادية ، وتوسعوا فيها ، حتى جعلوها بلا حدود ، أي قالوا إن الحاجات غير محدودة وهي متعددة ومتجددة .
ثم قالوا أن وسائل الإشباع وهي السلع والخدمات مهما كثرت فهي محدودة . فيبقى الفارق بين الحاجات غير المحدودة ، ووسائل الإشباع المحدودة واسعا جدا ؛ فلا تكفي الوسائل المحدودة لإشباع الحاجات غير المحدودة .وهنا تبرز عندهم المشكلة الاقتصادية .

المشكلة الاقتصادية عند الرأسماليين

ظاهرة الندرة:

مدى مسؤولية الطبيعة عنها . يقولون إن هناك صراعا متواصلا بين الإنسان والطبيعة المحيطة به ، من أجل إيجاد حل لما يسمونه (المشكلة الاقتصادية) . إن أصل وجود هذه المشكلة هي في محاولة الفرد أو المجتمع إشباع حاجاته غير المحدودة . وكونها غير محدودة ، لأن الحاجات في نظرهم ليست بقاصرة على ما هو فطري ، أو فسيولوجي ، بما يلزم لحفظ كيان الإنسان .

إن هذه الحاجات تزداد في درجة عدم تحديدها نظرا إلى ميل أو رغبة الإنسان المكتسبة إلى التكاثر والتنويع في الاستهلاك مع تطور حضارة المجتمع الذي يعيش في ظله.

ولا بد أن تقرر حقيقة (كما يقولون) وهي أن ظاهرة الندرة ليست الطبيعة وحدها هي المسؤولة عنها ، بل هناك جانب آخر لا بأس به ، وهو يرجع إلى التقدم المستمر للبشرية في السيطرة على القوى التي تزيد من ناتج الطبيعة [١]، مما أدى إلى نمو تزايد وتعدد الحاجات ، وهو ما يمكن أن يترجم بمسؤولية الطبيعة الآدمية أيضا عن وجود واستمرار الظاهرة المذكورة وهي : (الندرة) . يقولون : إن تطور الحضارة الإنسانية من مرحلة إلى أخرى ، يدلنا بغير انقطاع على أن التقدم في المعرفة الفنية قد أدى ليس فقط إلى الزيادة في حجم الموارد المتاحة ، بل وإلى الاهتداء إلى وسائل وإمكانيات سمحت بتعظيم الاستفادة منها اقتصاديا .

ومن ثم أمكن زيادة الحاجات المشبعة . وهذا يعني أن زيادة الحاجات ، وعدم محدوديتها ، قد شارك في وجودها الإنسان نفسه ، لأن التقنيات قد ساهمت في خلق خدمات وسلع جديدة وكثيرة ، أي نمت الرغبة عند الإنسان ، وفتحت أمامه أبوابا كثيرة ، استجد عنده منها رغبات وحاجات كثيرة ، امتدادا لحاجته ورغباته التي كانت بسيطة في زمن ما .

ففي مرحلة الرعي ، كان الفرد يحتاج إلى مساحات شاسعة من الأرض لرعي مواشيه ، وما يملك من دواب وحيوانات نافعة ، حتى يحقق لنفسه وأسرته أسباب الحياة . ولكن مع اكتشاف الزراعة نقصت رقعة الأراضي اللازمة لحياة الأفراد ، وزادت إمكانياتها في إعاشة أضعاف مضاعفة من السكان ، وأخيرا وبعد الثورة الصناعية زادت قدرة نفس الرقعة ، على تحمل أكبر عدد من السكان ، وبمستوى معيشي أفضل .

وهكذا (يقولون) نجد أن كمية ونوعية الموارد المتاحة (المادية والبشرية) يعتمد اعتمادا كبيرا على درجة المعرفة التقنية السائدة ، وبالتالي لا يمكن فصلها عن مستوى المعرفة .

الحاجات :

الحاجات عندهم هي تعبير عن رغبات الإنسان : والموارد هي انعكاس لمعارفه وقدراته . ولذلك نجده أي الإنسان في طرفي المشكلة ، لأنه يملك القدرات والموارد التي تشبع ، ويملك تطويرها بمعارفه التقنية ، فتزداد السلع والخدمات المصنعة والمطورة ، فتزداد معها رغباته وحاجاته التي تتطلب الإشباع . فبالإنسان وله تقوم المشكلة الاقتصادية وتجل .

١.الحاجة : الحاجة عندهم هي الرغبة ، وهي ناشئة عن شعور شخصي بالميل للحصول على شيء من الأشياء ، يختلف حده باختلاف مدى أهمية هذا الشيء في نظر صاحب الرغبة .

٢.الحاجة أو الرغبة عندهم من الملاحظ أنها من الكثرة والتعدد بحيث لا تدخل جميعها في نطاق ما تحفل به الدراسات الاقتصادية . فالرغبة في التعبد مثلا ، أو الحاجة إلى تبادل المودة أو (الائتلاف العاطفي) كلها حقائق تلعب دورا كبيرا في حياة الإنسان ، ولكنها لا تعتبر محلا مباشرا لدارسة اقتصادية ، مثل الحاجة إلى المأكل والملبس والمأوى وما إليها.

٣. الحاجة بالمعنى الاقتصادي هي : كل رغبة تجد ما يشبعها من مورد (أو مال) من الموارد الاقتصادية .

٤. الحاجة هي : حالة نفسية تقوم بالفرد ، فمتى شعر بهذه الحالة نقول : إن هناك حاجة .

٥. لا يهم أن يكون هذا الشعور متفقا أو غير متفق مع الأحكام الأخلاقية ، أو القواعد القانونية ، أو الأصول الصحية .

٦. الحاجات ليست في حاجة حتى تقوم إلى أي اعتبار من هذه الاعتبارات .

٧. مع وجود الحاجات الأولية كالغذاء والكساء والسكن . ولكن الإنسان يحتاج إلى مزيد وتنويع من هذه الأشياء ، فهو يرغب في أن يعدد في أنواع مأكله ومشربه ، وأن يبدل في أشكال ملبسه ، ثم لا يلبث أن تظهر له حاجات أخرى يفرضها عليه التطور الاجتماعي ، فهو يسعى للتعليم والحصول على ما يلزم لذلك ، وللحصول على أدوات تساعده على زيادة قدرته في العمل ، كما يرغب أن توضع في خدمته سبل المواصلات الحديثة ، ووسائل الترفيه المختلفة .

وهكذا نستطيع أن نعدد إلى ما لا نهاية حاجات الإنسان أي : (إن الحاجات غير محدودة عندهم) .

٨. مع التقدم التكنولوجي أو الحضاري تظهر حاجات جديدة ، وتتزايد أهميتها بالنسبة للحاجات الأولية ، وكلما زاد ثراء الدولة وتقدمها كلما قلت نسبة الحاجات الأولية إلى مجموع الحاجات . فمن المشاهد أن الفقير يخصص نسبة ضخمة من دخله للإنفاق على الغذاء ، أما عند الغني فإن هذه النسبة تنخفض كثيرا بالنسبة لحجم دخله أو الزيادة التي تطرأ عليه .

٩. هناك ما يعبر عنه بـ (لا نهائية الحاجات) كما أنها تتصف بصفة النسبية . وبيان ذلك يتضح ، مما هو ملاحظ ، من أنه على الرغم من أن حاجة الفرد إلى سلعة أو خدمة معينة ، تتجه للإشباع مع زيادة الاستهلاك فحاجاته في مجموعه تتزايد باستمرار .

هناك دائما حاجات جديدة تظهر للفرد . فكلما نجح في إشباع عدد معين منها ، ظهرت له حاجة جديدة يسعى إلى إشباعها ، وبالتالي فإن حاجات الأفراد تعتبر متعددة وغير متناهية . وبقدر ما ينجح مجتمع معين في إشباع عدد معين من الحاجات ، بقدر ما يخلق حاجات جديدة غير مشبعة . لذلك نرى الإنسان في سعي مستمر نحو هدف متحرك فهو لا يثبت على وضع مستقر ، وهنا تظهر لا نهائية الحاجات .

أما عن نسبية الحاجات عندهم :

فمن المشاهد أن حاجات الإنسان في الوقت الحاضر لا تمثل انعكاسا لضرورات حيوية أو نفسية ، بقدر ما هي تعبير عن أوضاع اجتماعية ، تحكمها ظروف الزمان والمكان .

فحاجات الفرد في قبيلة بدائية ، لا تقارن بحاجات مواطن في مجتمع متحضر وحاجات أجدادنا ليست مثل حاجاتنا التي تختلف بدورها عن حاجات أحفادنا بل وفي نفس الزمان والمكان تختلف حاجات الأفراد باختلاف مستوياتهم الاجتماعية والثقافية . فالأموال التي يشتريها العامل (أي السلع) ليست كالأموال التي يقتنيها الثري، وإنفاق المزارع في الريف ، ليس كإنفاق سكان المدن ، وحاجات رجل العلم لا تتطابق وحاجات رجل الأعمال. وهكذا فهي نسبية تكاد تجعل لكل فئة مجموعة من الحاجات والرغبات المختلفة الخاصة بها والمميزة لها.

ظاهرة (تناقص المنفعة الحدية) :

عندهم تعبيرات مثل : (المنفعة الحدية) الهامشية (المنفعة الكاملة) (القيمة الكلية) ثم المنفعة الفردية والمنفعة الجماعية .

المنفعة

المنفعة: هي خاصة في المال تزيل الإحساس بالألم ، أو تولد الإحساس باللذة ، أو تخلق ظروفا لازمة لحدوث هذه النتائج .

أو هي بتعبير آخر : قدرة الشيء على إشباع الحاجة . فهي إذن ليست خاصة مادية ، تشبه بالطول أو بالعرض أو بالوزن أو بالمساحة . ولكنها علاقة بين المال والحاجة.

فالمنفعة تتولد مع الحاجة ، وتنتفي بانتفائها . فهي علاقة يدركها الفرد ، فهي تخضع لتقديره ؛ فهي تتوقف على درجة حرمان الشخص وقت الاستعمال ، فتزداد بازدياد الحرمان ، وتنقص بنقصانه ، أي أنها تتوقف على أهمية الحاجة بالنسبة للشخص .
كما أن تقدير الحاجة يختلف من شخص إلى آخر ، تبعا للظروف الاجتماعية والعادات والثقافة . ولكن لا ننفي أن للمجتمع دورا في تكوين تصور الفرد للمنفعة . فهو أي الفرد قد يقدر المنفعة بما أرسبه المجتمع في إدراكه خلال عيشه فيه . فتكون المنفعة هي حقيقة شخصية كما يعبرون عنها (بقيمة الاستعمال) أو (منفعة الاستهلاك) – وذلك حينما نكون بصدد المقابلة بينها وبين (قيمة الاستبدال) – وعندئذ استعاضوا بذلك بتعبير (المنفعة) .

ويكفي أن يكون المال مرغوبا فيه لقيام المنفعة ، بصرف النظر عن كونها متفقة مع الأخلاق والصحة ، أو غير متفقة مع الأخلاق والصحة ، ولا يؤثر عدم الاتفاق هذا في تكوين القيمة .

وقد تكون المنفعة مباشرة ، وهي التي تحصل من سلع الاستهلاك ، كما قد تكون غير مباشرة ، وهي التي تحصل عليها من سلع الإنتاج (أي السلع الوسيطة ، أي من الأموال غير المباشرة) مثل المنشآت والآلات والسندات .

ارتفاع المنفعة الكلية وانخفاض المنفعة الحدية:

- ترتفع المنفعة الكلية بزيادة الاستهلاك .
- تنخفض المنفعة الحدية بزيادة الاستهلاك .
- المنفعة الكلية مفعول طردي للاستهلاك ، أي تتناسب تناسبا طرديا مع الاستهلاك .
- المنفعة الحدية مفعول عكسي للاستهلاك ، أي تتناسب تناسبا عكسيا مع الاستهلاك .

قوانين المنفعة :

لاستخلاص القوانين التي تحكم المنفعة عندهم نفترض كمية محدودة من مال من نوع واحد (الخبز مثلا) ونفترض أن هذه الكمية تنقسم إلى وحدات متساوية تماما ، وأن هذه الوحدات تستخدم على التوالي في إشباع الحاجة (إلى الطعام مثلا) فلكل وحدة من الخبز منفعة ، ولكن هذه الوحدات المتساوية ، حينما تستهلك على التوالي لإشباع الحاجة ، لا تحقق للمستهلك المنفعة نفسها (أي القدر نفسه من الإشباع) . لتوضيح ذلك :
نفرض أن شخصا قد استهلك خمس وحدات من الخبز على التوالي ، فتكون المنافع التي حققها من هذا الاستهلاك هي:
مثلا : (٨ + ٧ + ٦ + ٤ + ١ = ٢٦) . ونلاحظ على ذلك ما يلي :-

أولا :-

زيادة المنفعة الكلية بزيادة الاستهلاك ، فالمنفعة الكلية – كما قلنا سابقا – هي مجموع المنافع التي يحصل عليها المستهلك من جميع الوحدات المستهلكة ، فهي مفعول طردي للاستهلاك ، تنخفض بانخفاضه ، وترتفع بارتفاعه .

ثانيا :-

انخفاض المنفعة الحدية بزيادة الاستهلاك ، فقد لاحظنا أن المنفعة الكلية تزداد بزيادة الوحدات المستهلكة . ونلاحظ أن نسبة الزيادة في المنفعة الكلية يأتي نتيجة لاستهلاك الوحدة الأخيرة .

بعكس ذلك نلاحظ أن المنفعة الحدية تميل إلى التناقص مع زيادة الاستهلاك ، وهذه الظاهرة تعرف (بقانون تناقص المنفعة الحدية) فقانون تناقص المنفعة مع زيادة الاستهلاك ينطبق بداهة على المنفعة الحدية لا الكلية .

وهو ينطبق على منفعة المال بالنسبة للمستهلك ، دون أن ينطبق على منفعة المال في ذاته ، فظاهرة تناقص المنفعة الحدية لا تعود إلى ذات المال ، لأن طبيعة الأشياء تقضي أن تكون المنفعة الذاتية للوحدات المتشابهة متساوية ، وإنما تعود إلى ذات المستهلك .

وكل قدر من الاستهلاك يحقق للحاجة قدراً من الإشباع مما يقلل من حدتها فلما كانت منفعة المال بالنسبة للمستهلك تقاس بحدة حاجته ، فإنها تقل بقلة حدة الحاجة ، أي بزيادة الاستهلاك .

فالمنفعة الحدية مفعول عكسي للاستهلاك . والمنفعة الحدية تتوقف على حدة الحاجة ، وعلى كمية المال المعد لإشباعها ، إذ كلما كثرت هذه الكمية وارتفع لذلك إشباع الحاجة ، قلت حدتها ، وبالتالي قل الإشباع الإضافي ، وتأخذ المنفعة الحدية في التناقص مع استمرار الاستهلاك حتى تصبح صفراً . عندئذ لا يضيف الاستهلاك الإضافي إلى المنفعة الكلية شيئاً ، بل يأخذ في جلب الألم .

((القيمة))

بعث (ريكاردو) إلى (مالتوس) خطابا في ٩ أكتوبر سنة ١٨٢٠ قال فيه : (إن الاقتصاد السياسي ، فيما ترى بحث في طبيعة الثروة وأسبابها ، ولكنه فيما أرى ، بحث في القوانين التي تحكم توزيع ناتج الصناعة بين الطبقات التي تسهم في تكوينه ، إننا لا يمكن أن نصل إلى قانون صحيح يحكم حجم الثروة ، ولكننا يمكن أن نصل إلى قانون صحيح يحكم توزيعها ، ولقد ازددت اقتناعاً يوماً بعد يوم ، بأن البحث الأول عبث ووهم ، وبأن البحث الثاني هو وحده الموضوع الحقيقي لعلم الاقتصاد) .

ومع أن هناك أموراً كثيرة قد أشغلت الاقتصاديين التقليديين ، وأخذت حيزاً كبيراً من اهتماماتهم ، مثل بحث الأجر والفائدة والريع والربح . ولكن التركيز في البحث كان منصباً على دراسة القيمة والتوزيع .

القيمة :

هي الأهمية الاقتصادية التي يخلعها الفرد أو المجتمع على مال ما تسمى الأهمية التي يخلعها الفرد على مال ما (قيمة الاستعمال) أو قيمة الاستهلاك ، وتسمى الأهمية التي يخلعها المجتمع على مالٍ ما (قيمة الاستبدال) .

تسمى الأهمية التي يخلعها المجتمع على مال ما (قيمة الاستبدال) . وقد استخدم (أدم سميث) كلمة القيمة في هذين المعنيين المختلفين :-
أولهما :- للدلالة على منفعة شيء ما ، وهذه هي (قيمة الاستهلاك) .
وثانيهما :- للدلالة على القدرة التي يقدمها هذا الشيء لمن يملكه على شراء السلع الأخرى وهذه هي (قيمة المبادلة) .

القيمة نوعان عند الرأسماليين :-
١- القيمة الجارية .
٢- القيمة الحقيقية أو الطبيعية .

القيمة الجارية : هي التي تحدد في السوق تحديداً وقتياً ، وذلك بتلاقي العرض والطلب ، وهي ما تعرف بالثمن الجاري .

القيمة الحقيقية أو الطبيعية: هي قيمة الأشياء أو السلع غير القابلة لإعادة إنتاجها ، ولا يمكن للعمل أن يزيد من كميتها ، وعلى ذلك فإن قيمتها لا تنخفض بزيادة العرض ، فقيمة هذه السلع تستقل عن كمية العمل اللازمة لإنتاجها ، وإنما تتوقف على ثروة هؤلاء الذين يرغبون في حيازتها وعلى رغباتهم .

مثل هذه الأشياء : لوحات فنان معروف ، أو التماثيل ، أو الكتب والعملات النادرة ، أو غير ذلك من التحف النادرة ، وتتوقف قيمة هذه الأشياء على الندرة من جانب العرض والإلحاح من جانب الطلب .

أي أنها تتوقف على الندرة النسبية ، وهي ندرة العرض بالنسبة للطلب . غير أن ريكاردو قد قصر استخدام كلمة القيمة على قيمة المبادلة ، وسنعرض هنا معنى قيمة الاستعمال ، ومعنى قيمة المبادلة .

أولا : قيمة الاستعمال :

إن قيمة الاستعمال أو الاستهلاك ، هي قدرة المال على الإشباع ، أي هي المنافع الشخصية التي يقدمها المال للفرد فهي قيمة شخصية ، لأنها تنتج عن الاستعمال الشخصي .
يتضح من هذا :
١-أن قيمة الاستعمال لا تتوقف على قيام السوق . إذ يمكن تصورها بمجرد وجود الشخص دون حاجة إلى وجود الجماعة ، فلو تصورنا إنساناً يعيش بعيداً عن الجماعة ، أي بعيداً عن السوق مثل : (روبنسن كروزو) فإن هذا التصور لا يستبعد قيمة الاستهلاك ، فما دام أنه يحس بحاجات ، ويستعمل أموالاً لإشباعها فإن لهذه الأموال بالنسبة له قيمة استعمال . وهو يوازن في سبيل حصوله على أكبر إشباع ممكن أي على أكبر قيمة استهلاك ، ممكنة بين استعمالات هذه الأموال في الأوجه المختلفة .

ومثال آخر : لو تصورنا راكب بحر أشرف على الغرق وأراد أن يخفف حمله بأن يقذف في البحر بعض متاعه، فإنه يوازن بين هذه الأموال ، وهو في سبيل التخلص من بعضها على أساس قيمة الاستعمال . ولا حاجة هنا لقيام السوق لترتيب هذه النتائج .

٢-إن قيمة الاستعمال قيمة شخصية ، لا قيمة موضوعية ، فهي تتوقف على حالة الشخص ، وعلى ظروفه الاجتماعية ، وعلى عاداته ، وعلى ثقافته ، وعلى درجة حرمانه وقت الاستعمال .

إذا هي تختلف من شخص إلى آخر . كما تختلف بالنسبة للشخص الواحد من وقت لآخر ، تبعا لدرجة حرمانه . وهذا يخرج بنا إلى قانون تناقص القيمة أي : (المنفعة الحدية) .

قيمة المبادلة :

هي قيمة مال بالنسبة لمال آخر ، أي هي القوة الشرائية للمال ، أي هي قدرة المال على أن يتبادل مع مال آخر، وإذا كان أحد المالين نقدا سمي ثمنا. فالثمن هو تعبير عن قيمة مبادلة مال بنقود .

فقيمة المبادلة تقتضي التبادل ، أي تقتضي قيام شخصين ينزل كل منهما عن المال الذي معه ، مقابل المال الذي مع الشخص الآخر .

فقيام المبادلة لا تتصور من غير قيام الجماعة . وأنها تقتضي قيام السوق . فالاختلاف بين قيمة الاستعمال ، وقيمة المبادلة ؛ أن قيمة المبادلة لا تتصور من غير السوق . أما قيمة الاستعمال ، فيكتفي في شأنه بوجود شخص واحد ، وهو المستهل .

كما أن قيمة المبادلة قيمة موضوعية ، تختلف من سوق إلى سوق أخرى . وذلك على عكس قيمة الاستعمال، فهي قيمة شخصية ، تختلف من شخص إلى آخر .

هل هناك علاقة بين قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة ؟ نستطيع أن نجيب على هذا السؤال من زاوية أن المنفعة هي أساس الطلب ، وأن الندرة النسبية هي أساس العرض وهما معا يشكلان أساس المنفعة .

إن (آدم سميث) قد خلص بالقول إلى عدم ارتباط المنفعة وقيمة المبادلة . وبنى ذلك على رؤيته من أن كثيرا من السلع ذات المنفعة المرتفعة تكاد تنعدم قيمة مبادلتها ، مثل الماء والهواء . وأن كثيرا من السلع ذات المنفعة المنخفضة تتمتع بقيمة مبادلة مرتفعة مثل الماس وبعض اللوحات الفنية .

وفي الحقيقة أن الصلة موجودة بين القيمتين ، بحيث تسمح هذه العلاقة بإدخال قيمة الاستعمال ضمن مفسرات قيمة المبادلة ، وقد بينت دراسات الاقتصاديين الغربيين أن لهذه الحقيقة أثرا كبيرا في نظرية القيمة .

فمن المؤكد أن الشيء لا يمكن أن تكون له قيمة إن لم يكن نافعا ، غير أن المنفعة لا تكفي وحدها لأن يكون للشيء قيمة ، بل لا بد أن يكون الشيء نادرا بالنسبة للحاجات ، وإلا فإنه لا يعدو أن يكون من الأموال الحرة التي لا تكون لها قيمة مبادلة كالماء والهواء .

النظرات المفسرة للقيمة

تعددت النظريات المفسرة للقيمة عند علماء الاقتصاد الغربيين :-

١

. منهم من اعتمد في تفسيره للقيمة على تفسيره للقيمة الحقيقية . وهي ما يعرف (بقيمة المبادلة) لا بتفسير الأثمان الجارية ، فاتجهوا تارة نحو النفقة ، وتارة نحو المنفعة ؛ فاعتمدوا على نفقة الإنتاج مع اختلاف في تحديد مضمون هذه النفقة ، ونتيجة لذلك فقد اهتموا بتحليل العرض . مثل المدرسة التقليدية ، والمدرسة الماركسية . وهذه هي النظريات الموضوعية . واهتم البعض الآخر على تحليل الطلب ، وهذه هي النظرية الشخصية في القيمة ؛ وقد قال بهذا ما يسمى بالمدرسة النفسية أو (المدرسة الحدية) .

وقد برز لكثير من الباحثين نقص في الاتجاهين ، فقالوا بنظرية توفيقية ، وتزعم هذه النظرية (الفرد مارشال) فاعتمد في نظريته على نفقة الإنتاج والمنفعة معا ، أي على تحليل العرض والطلب معا .

وظهر اتجاه رابع ، ونسميه اتجاه اجتماعي ، ويعتمد في تفسير القيمة على تأثير المؤسسات السياسية والاجتماعية ، وهو ما يعرف (بالنظرية الاجتماعية في القيمة) أو (نظرية القيمة الاجتماعية) وهي نظرية موضوعية اجتماعية .

فتكون هذه أربع نظريات في تفسير القيمة ، وهي :-

١-النظرية التي تعتمد على تحليل نفقة الإنتاج ، أي على (تحليل العرض) .
٢-النظرية التي تعتمد على تحليل المنفعة ، أي على (تحليل الطلب) .
٣-النظرية الموفقة ، وتعتمد على تحليل (العرض والطلب معا) .
٤-النظرية الاجتماعية ، وتعتمد على (تحليل أثر المؤسسات السياسية والاجتماعية).

والباحثون التقليديون ركزوا بحثهم على نفقة الإنتاج بمعناها الواسع ليشمل كل عناصرها ، أما الماركسيون فقد قصروها على عنصر العمل وحده . فقال التقليديون بأن نفقة الإنتاج هي مجموعة من القيم ، وهي قيم أموال الإنتاج . أما الماركسيون فحصروا القيمة بكمية العمل المبذول في إنتاجها ، أي حصروها في العمل فقط.

نقدم للبحث نظريات بارزة في هذا المجال وهي :
١ـ نظرية (آدم سميث)
٢ـ نظرية (ريكاردو)
٣ـ النظرية (التقليدية)
٤ـ النظرية (الماركسية)

١ـ آدم سميث : نبذة عن حياته وآرائه :

آدم سميث ١٧٢٣ – ١٧٩٠ . ولد في كيركالدي في أسكتلندا . درس في أكسفورد لمدة ست سنوات وفي عام ١٧٥١ عرض عليه كرسي مادة المنطق في جامعة جلاسجو . ثم منح كرسي الفلسفة الأخلاقية – انتخب مديرا لجامعة جلاسجو . أهم مؤلفاته كتاب (ثروة الشعوب) الذي أكسبه شهرة فائقة .

يعترض سميث على تدخل الحكومة في جهاز السوق ، لأنه يقول بالحرية الاقتصادية . لأن السوق إذا تركت وشأنها فسوف تعنى بحاجات المجتمع حيث تتدخل قوانين التطور لترفع المجتمع إلى مستوى الرفاهية .

ويتحدث عن قوانين التطور ، وأولها قانون التجميع ، فسميث يرى في التجميع منفعة ضخمة للمجتمع لأن رأس المال إذا استخدم في آلات هيأ ذلك التقسيم المدهش للعمل ، والذي يضاعف من طاقة الإنسان الإنتاجية .

نظرية آدم سميث

يفرق آدم سميث بين نوعين من الأثمان (أي القيمة) وهما : الثمن الاسمي ، وهو ما يعرف (بالثمن الجاري) أو (بثمن السوق) ، والثمن الحقيقي ، وهو ما يعرف (بالثمن الطبيعي) ، فالثمن الجاري يتوقف على العلاقة بين العرض والطلب .

أما الثمن الحقيقي لشيء ما ، فإنه يتوقف على الألم (الجهد) الذي يلزم تحمله للحصول على هذا الشيء .

ويقول آدم سميث في بداية دراسته لهذه الملاحظة : وهي أن الأشياء التي تتمتع بقيمة استعمال كبيرة ، لا تكون لها في العادة إلا قيمة مبادلة صغيرة ، أو لا تكون لها قيمة مبادلة بالمرة ؛ مثل الماء والهواء ، وأن الأشياء التي لها قيمة استعمال صغيرة عادة ما تكون لها قيمة استبدال كبيرة مثل الماس .

فيكون آدم سميث بذلك قد أثر في توجيه نظريته في القيمة ، واستبعد المنفعة من دراسته للقيمة ، ووجه دراسته إلى عامل آخر ، وهو الألم (الجهد) الذي يلزم تحمله للحصول على الشيء .
ومضمون هذا الألم (الجهد) – كما يقول – يتوقف على مدى بدائية الجماعات وتمدنها ؛ فكان تفريقه لقيمة المبادلة متوقف على الجماعات البدائية والجماعات المتمدنة .

فيقول : إن تلك الجماعات التي سبقت تملك الأرض ، وسبقت تراكم رؤوس الأموال ، كان عنصر الإنتاج الوحيد هو العمل ، وهو الوحيد الذي يتطلب تحمل الألم (الجهد) للحصول على شيء ما . فخلص آدم سميث إلى أن كمية العمل هي أساس قيمة المبادلة في هذه الجماعات البدائية.

أما الجماعات المتمدنة التي يقصدها سميث ،فهي تلك التي تكون الأرض فيها موضوعا للملكية ، والتي تتراكم فيها رؤوس الأموال ، ومعنى ذلك أن العمل لم يعد عنصر الإنتاج الوحيد الذي يستلزم الألم (الجهد) في سبيل الحصول عليه ، لأن الحصول على الأرض ، وعلى رأس المال يتطلب ألما (جهدا) فخلص آدم سميث بذلك إلى رفض نظرية كمية العمل فيما يخص هذه الجماعات ، وخلص إلى تفسير القيمة (بنفقة الإنتاج) ويقصد بذلك أي (نفقة الإنتاج المعدل الطبيعي لكل من الأجر والريع والربح) .

٢ـ نظرية (ريكاردو) في القيمة:

ريكاردو (١٧٧٢ – ١٨٢٣) نشأ ريكاردو في أسرة يهودية هولندية سبق أن استوطنت في انجلترا ، وخرج عن الديانة اليهودية في مرحلة مبكرة ، واشتغل سمسارا في بورصة الأوراق المالية . وبعد أن جمع ثروة كبيرة خلال وقت قصير ، أصبح من ملاك الأراضي ، وعضوا في البرلمان .

ويعتبر ريكاردو من أعظم ممثلي مدرسة الاقتصاد الكلاسيكي ؛ ومن أهم مؤلفاته كتاب (مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب) .

ومن أبرز نظرياته نظرية القيمة والتوزيع . ويعترف ريكاردو بأن المنفعة أساسية إذا أريد أن تكون للسلعة قيمة تبادلية ولكنه لا يعتبرها مقياسا للقيمة وبهذا قال ماركس أيضا .

يقول ريكاردو : إن التحسن المطرد في الأجور الذي يتوقف على الطلب على العمل ، يتزايد باستمرار ، ولا سبيل إلى تحقيق ذلك إلا بالتراكم المستمر لرأس المال . ولكن ماركس يعكس الأمر فيقول إن تراكم رأس المال هو نتيجة استغلال جهد العامل ، وأخذ الفائض من إنتاجه الذي هو حقه اغتصبه منه صاحب العمل .

أما نظريته في الأجور فواضحة جدا ، كما أن له نظرية مشهورة في الريع التفاضلي عند بحثه في المنتجات الزراعية ، وتناول أيضا مشكلات النقود والمصرفية وجهاز المدفوعات الدولية.

وقد اختلف مع آدم سميث في نظرية هبوط الأرباح عند التقدم الاقتصادي إذ أن ازدياد التكوين (التراكم) الرأسمالي يصحبه اشتداد المنافسة بين الرأسماليين وهذا يعمل على خفض الأرباح . عارض ريكاردو هذه الفكرة وقال : إن الهبوط في الأرباح يحصل إذا كان مصحوبا بارتفاع في الأجور ، وهذا أمر ربطه ريكاردو بموضوع الزيادة السكانية .

بدأ ريكاردو دراسته للقيمة بالشكل الذي أثاره آدم سميث وهو التعارض بين مقدار المنفعة ، ومقدار القيمة ، فذكر أن الماء والهواء ولهما منفعة كبيرة ليست لهما في الحياة العادية قيمة مبادلة . وأن الذهب وهو أقل منفعة منهما ، له قيمة مبادلة كبيرة ؛ فانتهى ريكاردو نتيجة هذا البحث أي التعارض القائم بين المنفعة والقيمة إلى استبعاد المنفعة من تحديد قيمة المبادلة ، مع اعترافه بأن المنفعة ضرورية لها .

كما يفرق ريكاردو بين القيمة الجارية والقيمة الحقيقية – فيقول – إن القيمة الجارية تتوقف على العلاقة بين العرض والطلب . وأما القيمة الحقيقية ، فقد فرق بين نوعين من السلع ، وهما السلع التي لا يمكن مضاعفة عرضها ، والسلع التي يمكن مضاعفة عرضها – فقال : إن السلع التي لا يمكن مضاعفة عرضها مثل التماثيل والصور والكتب النادرة ، تتوقف قيمتها على ندرتها النسبية ، أي : على علاقة الكمية الموجودة منها برغبة المشترين لها .

أما السلع التي يمكن مضاعفة عرضها ، فقيمتها تتحدد بكمية العمل اللازم للحصول عليها . ويقصد ريكاردو بكمية العمل : (العمل المباشر) و (العمل غير المباشر) أي المستخدم في صناعة الأدوات والآلات ، والمباني اللازمة لإنتاج هذه السلع .

ومعنى ذلك عند ريكاردو أن كمية العمل التي تحدد القيمة تشتمل على عنصر رأس المال أيضا ، والذي يسميه العمل غير المباشر .

أما القيمة التي تتحدد بكمية العمل فإنها تتغير تغيرا جوهريا نتيجة لاختلاف المدة التي يستثمرها رأس المال الثابت ، ولاختلاف رأس المال الثابت إلى رأس المال المتغير ، وهو ما يعرف (بالتركيب العضوي لرأس المال) من صناعة إلى صناعة أخرى ، يؤدي ذلك إلى إدخال عامل آخر في تحديد القيمة وهو الأجور . وفي النهاية فإن ريكاردو يقول بأن الريع – وهو إنتاج الأرض – مثلا لا يدخل في تكوين القيمة .

ونظرية القيمة عند ريكاردو في قيمة العمل ، قد فتحت الطريق أمام الماركسية لنظرية (فائض القيمة) .

٣- نظرية (ماركس) في القيمة

كارل هنريخ ماركس (١٨١٨ – ١٨٨٣) . ولد من أسرة يهودية في تريف بألمانيا . وفي عام ١٨٢٤ نبذ والده الديانة اليهودية ، واعتنق المسيحية على المذهب البروتستنتي .

درس والده كتابات فولتير ، وقرأ آراء روسو في السياسة والاجتماع ، كان على علم بفلسفة كانت . فكانت هذه الدراسات عند والده ، قد أثرت في توجيهه إلى التطلع نحو التغيير في المجتمعات التي يعيش فيها .

القرنان الثامن عشر والتاسع عشر ، تركزت فيهما عقيدة فصل الدين عن الحياة ، وأخذت الرأسمالية البرجوازية تضرب بجذورها في جميع أنحاء أوروبا وبخاصة بعد أن وجد لفيف من الفلاسفة والمفكرين ، إثر ترسيخ قاعدة الحريات ، وعلى رأسها حرية الفكر وحرية الكتابة وحرية النقد .

وفي تلك الحقبة مرت أوروبا بتقلبات سياسية كثيرة واصطلت بنيران ثورات وحروب أدت إلى تغيرات كثيرة في التركيبات السياسية، والاتحادات الإقليمية. ومع عدم وجود الاستقرار السياسي في تلك الاتحادات والدويلات، صاحب ذلك اضطرابات اقتصادية جراء تركز الحرية الاقتصادية فكانت الطبقية بارزة بين طبقات البرجوازيين بين أصحاب رؤوس الأموال وبين طبقة العمال، إضافة إلى وجود الطبقات الارستقراطية الحاكمة.

في خضم هذه الظواهر التصارعية ، ومع بعض الدراسات التي أثرت في تكوين عقلية كارل ماركوس ، تأثرا كثيرا بالأفكار الاشتراكية .

فقام بوضع الأسس الأيدولوجية ، فوضع المادية الجدلية وهي تبحث في أصول المادة وأصل الإنسان ، وقال بقانون التطور . ثم وضع المادية التاريخية ، وصنف على أثرها المجتمعات البشرية بناء على الوضع الاقتصادي لكل عصر ، بمعنى أن كل مجتمع كان يتشكل بشكل أداة الإنتاج وأساليب الإنتاج ، ويتم الانتقال طبيعيا في المجتمعات بناء على تغير وتبدل أداة الإنتاج ومفاهيم الإنتاج .

قرر ماركس الانصراف إلى دراسة موضوع الاشتراكية بعد أن اطلع على (تاريخ الحركة الاشتراكية في فرنسا) الذي كتبه لورنز فون شتاين ، ثم قرأ عن تاريخ فرنسا وإنجلترا وألمانيا ، وعن تاريخ النظم السياسية المختلفة . وطالع كتابات ريكاردو وغيره من الاقتصاديين الإنجليز . وبعد هذه الدراسات استطاع أن ينشر مقالا باسم (مقدمة لنقد فلسفة هيجل) .

نظرية القيمة :

إن نظرية ماركس في القيمة ليست جديدة ، وإنما هي امتداد لنظرية كمية العمل السابقة عليها ، والتي وضع أصولها (آدم سميث) في فرض الجماعات البدائية ومن بعده (ريكاردو) في فرض المراحل الأولى للجماعة .

ولكن الجديد في نظرية ماركس أنه قد طبقها على العمل نفسه ، واستنبط منها نظريته في (فائض القيمة) التي تعتبر أساسا لتحليله للنظام الرأسمالي ولهجومه عليه .

يقول ماركس : تتحدد قيمة السلعة بكمية العمل التي تبذل فيها . وكمية العمل هذه أو مدة العمل اللازمة هي في المتوسط أي مدة العمل اللازمة اجتماعيا لإنتاج المنتجات .

ثم يقول :
(إن مدة العمل اللازمة اجتماعيا هي المدة التي يتطلبها كل عمل بواسطة درجة متوسطة من الكفاءة ، وفي ظروف تعتبر عادية ، بالنسبة لوسط اجتماعي معين ، فكمية العمل مع ملاحظة المعني المتقدم ، أي مدة العمل اللازمة في جماعة معينة لإنتاج سلعة ما هي وحدها التي تحدد قيمتها ، ولذلك :
فإن القيمة هي العمل .

ويقول ماركس : فقيمة سلعة ما بالنسبة لقيمة سلعة أخرى (تتحدد بنسبة العمل اللازمة لإنتاجها إلى مدة العمل اللازمة لإنتاج السلعة الأخرى؛ وعلى ذلك إن قيمة السلعة تبقى ثابتة ما بقيت مدة العمل اللازمة لإنتاجها

ثابتة ، ولكن المدة اللازمة لإنتاج السلع تتغير تبعا لتغير القدرة الإنتاجية للعمل ، وتتوقف القدرة الإنتاجية للعمل على اعتبارات مختلفة من بينها متوسط كفاءة العمال ، وتقدم العلم ودرجة الأخذ في الفن الإنتاجي ، ومدى وكفاءة وسائل الإنتاج والظروف الطبيعية .

وقد خلص ماركس إلى أنه كلما ارتفعت القدرة الإنتاجية للعمل ، انخفضت – كقاعدة عامة – المدة اللازمة لإنتاج السلع وانخفضت كمية العمل المختزن فيها ، وانخفضت قيمتها . وعلى العكس من ذلك ، كلما انخفضت القدرة الإنتاجية للعمل ازدادت المدة اللازمة لإنتاج السلع وارتفعت قيمتها . وعلى ذلك فإن قيمة سلعة ما تتغير في اتجاه طردي مع كمية العمل ، وفي اتجاه عكسي مع القدرة الإنتاجية للعمل . ونلاحظ أن تغير القدرة الإنتاجية يؤثر في كمية العمل . وعلى ذلك فالقدرة الإنتاجية ليست عاملا قائما بذاته ، بل إنها تؤثر في القيمة عن طريق تأثيرها في كمية العمل .

والقيمة عند ماركس لا تتحدد بالعمل المباشر فقط ، بل إن القيمة تتحدد عنده بالعمل المباشر الذي قام به العمال الذين أنتجوا السلعة موضوع الاعتبار ، وبالعمل غير المباشر الذي قام به الذين أنتجوا الأدوات المستخدمة في إنتاج هذه السلعة (العمل المختزن) .
وتقاس كمية العمل عند ماركس بعدد الساعات التي تتطلبها . ولكن ليس من طبيعة واحدة ، ولا يمكن أن تتساوى ساعة عمل مع ساعة عمل مختلف ؛ عندئذ لجأ ماركس إلى ضرورة تحويل العمل الموصوف إلى عمل بسيط إذ أن العمل الموصوف يعتبر مضاعف العمل البسيط . ولكن كيف يمكن أن نتعرف على العمل المضاعف؟ أي كيف يمكن أن نحدد معدل تحويل العمل الموصوف إلى العمل البسيط ؟ يعتمد ماركس في ذلك على معدل مبادلة المنتجات ، فإذا تبادل تمثال صغير . تطلب ساعتين من عمل مثال ، مع حمل من الأحجار تطلب عشرين ساعة من عمل قاطع أحجار ، فإن هذا يدل على أن ساعة من عمل المثال تساوي عشر ساعات من عمل قاطع الأحجار وعلى ذلك فإن المضاعف ، أي معدل تحويل عمل المثال إلى عمل قاطع الأحجار وهو عشرة .

من هنا يتضح مدى تأثر ماركس بريكاردو في صياغته لنظرية (كمية العمل) واضطراره شأن ريكاردو أن يلجأ إلى قوى السوق وهي المبادلة وهو بصدد تفسير القيمة بعد أن تصور أن نظرية العمل قد أغنته عن ذلك .

وخلص ماركس إلى أنه من الممكن أن يكون للشيء (قيمة استعمال) أي منفعة دون أن يكون له قيمة مبادلة . ويكفي لذلك أن يكون الشيء نافعا دون أن ينتج عن عمله . ومثل ذلك الهواء والماء والبراري الطبيعية ، والأرض البكر ، ولكنه خلص من ناحية أخرى إلى أن العكس غير صحيح . ذلك أن أي شيء لا يمكن أن يكون له قيمة إن لم يكن نافعا فإذا لم يكن نافعا فإن العمل الذي يتضمنه يكون قد أنفق بلا فائدة ، ولا يخلق نتيجة لذلك أية قيمة .

ومن هنا يتضح أن ماركس يعتبر المنفعة ضرورية للقيمة وشرطا أساسيا لها . ولكنه من ناحية أخرى لا يعتمد عليها في تفسير القيمة ، ولا في قياسها ، فقد انتهى إلى أنه (من المؤكد أننا لا نأخذ في الاعتبار قيمة استعمال المنتجات ونحن بصدد مبادلتها بغيرها) ومن الواضح أن هذا هو موقف ريكاردو نفسه ، من علاقة المنفعة بالقيمة . ويفسر ماركس استبعاد قيمة الاستعمال من نطاق تفسير القيمة بأن قيمة الاستعمال ليست مشتركة بين الأموال ، إذ أنها تختلف من مال لآخر . ومن شخص إلى آخر . ويخلص ماركس إلى أنه بعد استبعاد قيمة استعمال قيمة الأشياء لا يبقى لها إلا الصفة المشتركة وهي أنها ترجع إلى العمل الإنساني أي إلى إنفاق قوة عمل إنسانية بصرف النظر عن الشكل الذي أنفقت فيه هذه القوة .

وانتهى ماركس ، وقد اعتبر العمل صفة مشتركة في جميع المنتجات إلى أن <u>العمل هو أساس القيمة</u> ، وإلى أن مدة العمل هي مقياس كميتها .

القيمة وفائض القيمة

طبق ماركس على العمل النظرية التي طبقها على أي سلعة أخرى ، وخلص إلى أن قيمة قوة العمل تتحدد بكمية العمل اللازم لإنتاجها ، وعلى ذلك فإن رب العمل لا يعطي للعامل إلا القدر اللازم لاستمراره (واستمرار جنسه) حتى يعمل ، ويحتجز لنفسه الفرق بين قيمة المنتجات وقيمة قوة العمل ، وهو ما يعرف (بفائض القيمة) وقد استخدم ماركس فائض القيمة للهجوم على الرأسمالية .

لقد اعتبر كارل ماركس العمل سلعة تباع وتشترى شأن غيره من السلع . فالعامل يبيع قوة عمله لرب العمل . وعلى ذلك تكون له شأن بائع أية سلعة أخرى قيمة المبادلة ، وينزل عن قيمة الاستعمال (أي ذات العمل) التي أصبحت ملكا لرب العمل ، أي للمشتري . وعلى ذلك خلص ماركس إلى أن العامل تكون له قيمة قوة العمل لا قيمة ناتج العمل ، أي خلص إلى أن الأجر هو ثمن قوة العمل لا ثمن المنتجات . وعلى ذلك فإن الأجر يتحدد في نظره بقيمة قوة العمل ، لا بقيمة المنتجات .

لقد فرق ماركس بين العمل وقوة العمل ، ويعني بقوة العمل قدرات المرء الجسمانية والذهنية على أداء العمل . وإذا أصبحت قوة العمل سلعة تباع وتشترى لهذا فقيمتها تحددها (تكاليف إنتاجها) أي يحددها العمل اللازم لإنتاجها ، ويقصد بهذا وقت العمل اللازم لإنتاج وسائل العيش اللازمة للإبقاء على حياة العامل وأسرته .

والفرق بين هذا الحد الأدنى اللازم للإبقاء على العامل وأسرته ، وبين قدرة العامل الإنتاجية عندما تستخدم في العمل يظهر على هيئة (فائض قيمة) وهذا هو سر تجميع أو تكوين رأس المال .

مناقشة القيمة عند ماركس

انطلق ماركس من قاعدة حقده على الرأسمالية، وعدائه لمن يقول بالملكية الخاصة، متأثرا في ذلك بالواقع الذي تعيشه أوروبا. ثم تناول الرأسمالية في قواعدها وفروعها، واستعمل ذكاءه في تفنيدها ومن ثم تحطيمها.

وإذ نحن بصدد بحث القيمة – فقد ابتدأ في بحثه للقيمة من حيث بدأ سميث ثم ريكاردو ، أي قال بأن قيمة السلعة هو مقدار العمل المبذول فيها سواء العمل المباشر أو غير المباشر (المختزن) كما يقول ريكاردو . ولكنه وهو يقول بإلغاء رأس المال ، وانتفاء ما يسمى بالربح أو الفائض الذي يتكون منه رأس المال ، فرق بين القيمة ، وفائض القيمة . كما إنه وإن اعترف بضرورة وجود المنفعة ، إلا أنه لم يعتبرها عند تقديره للقيمة ، كما فعل ريكاردو . وركز على العمل فقط . ثم إن تفريقه بين العمل وقوة العمل ، كان مدخلا له لإيجاد فائض القيمة الذي يتكون منها الربح لصاحب العمل ، والذي هو (أي الربح) أساس لتكوين رأس المال .

وعندئذ نادى بالعمال – إن أصحاب العمل يظلمونهم باستئثارهم بالفائض الناتج عن عملهم وجهدهم ، بعد إعطائه ما يسد الكفاف كأجر لهم – حسب نظرية ريكاردو في الأجور.

ولما قال ماركس : (إن القيمة هي العمل) بغض النظر عن تفريقه بين العمل البسيط والمضاعف – اجتهادا منه – فإنه يكون بذلك قد أهمل منتجات الطبيعة التي لا يداخلها عمل . فهي بناء على قاعدته ليس لها قيمة .

وأحيانا يعتبر ماركس المنفعة ضرورية للقيمة ، وشرطا أساسيا لها ، ولكنه من ناحية أخرى لا يعتمد عليها في تفسير القيمة ولا في قياسها فهو يقول : (من المؤكد أننا لا نأخذ في الاعتبار قيمة استعمال المنتجات ونحن بصدد مبادلتها بغيرها) .

ونلاحظ هنا مغالطة منطقية ، مضمونها أن ماركس حينما أراد أن يبحث عن أساس القيمة ، أراد لها أساسا مشتركا بين الأموال . وقد رفض لهذا السبب المنفعة كأساس للقيمة ، لأنه وجد أن المنفعة لا تصلح أساسا مشتركا ، إذ هي تختلف من شخص إلى شخص آخر . ثم قال بالعمل كمفسر للقيمة ، وقدمه كأساس مشترك ، ونسي أن العمل يختلف شأن المنفعة فيما يرتبه من ألم (جهد) من شخص إلى شخص .

وكيف يقول ماركس : (إن المنفعة ضرورية للقيمة ، وبأنها الدعامة المادية لها) ثم لا يدخلها في تفسير القيمة ولا في قياسها ؟!

ونظرية ماركس هذه وهي : (كمية العمل) فيها ابتعاد عن الواقع إذ كثيرا ما لا تتناسب قيمة المبادلة أي : (الأثمان النسبية) مع كمية العمل المبذولة في السلعة ، فليس من الضروري أن تكون أكبر الأشياء قيمة أكثرها تضمنا لعمل . فمن ناحية توجد أشياء تقتضي كمية كبيرة من العلم ، وتكون قيمتها منخفضة . كما توجد من ناحية أخرى أشياء لا تقتضي إلا كمية قليلة من العمل ، وتكون قيمتها مرتفعة . وكذلك توجد أشياء تقتضي كمية واحدة من العمل ولكنها تختلف في القيمة ، ويمكن أن نفسر هذه الأوضاع السابقة باختلاف منفعة الأشياء. وأخيرا فإن بحث القيمة ومناقشتها يأتي فيما بعد .

٤-النظرية (التقليدية) :

لقد بنى التقليديون بحثهم في نظرية القيمة على الأسس التي وضعها آدم سميث ومن بعده ريكاردو . ولكنهم خالفوهما بأن فرقوا بتفسيرهم للقيمة بين قيمة الاستهلاك وقيمة الاستبدال ، وخلصوا إلى أن أساسهما ليس واحدا .

فالتقليديون أمثال : (ستيورات ميل) و (كاري) وغيرهما قد أخذوا المنفعة بمعناها الكلي ؛ فقد اهتموا بمنفعة الشيء عموما أي ما يعرف بالقيمة المجردة ، ولم يهتموا بمنفعة الجزء النهائي منه ، أي أنهم لم يعترفوا بالمنفعة الحدية .

أما بالنسبة لمنفعة الاستبدال فقد فرقوا بين الأشياء القابلة لإعادة إنتاجها وقد تحدثنا عنها سابقا – وخلصوا إلى أن القيمة الأولى تتوقف على نفقة الإنتاج ، وإلى أن قيمة الثانية تستقل عنها .... وأخيرا يتضح أن النظرية التقليدية تفرق بين قيمة الاستعمال وتفسرها بالمنفعة ، وقيمة مبادلة الأشياء غير القابلة لإعادة إنتاجها وتفسرها بالندرة النسبية ، وقيمة مبادلة الأشياء القابلة لإعادة إنتاجها وتفسرها بنفقة الإنتاج ، أي بالعمل ورأس المال. هذه الحالة الأخيرة في النظرية التقليدية يسمونها نظرية (نفقة الإنتاج) .

(الثمن)

يتحدد الثمن بتلاقي العرض والطلب ، ونقطة التلاقي هذه هي وحدها التي تحقق التوازن ، التوازن بين الكمية المعروضة ، والكمية المطلوبة ، وهي وحدها التي تحقق التوازن أي توازن الثمن .

ثمن التوازن هذا لا يكون إلا واحدا : وهو وحده الذي يمكن أن يكون الثمن الفعلي والحقيقي للسوق ، وهو الذي يحقق أكبر كمية ممكنة من المبيعات .

وهذا يرجع بدوره إلى المنافسة الكاملة . ومعنى وحدة الثمن أنه : لا يمكن أن يوجد في وقت واحد ، في سوق واحدة ، عدة أثمان لسلعة واحدة ، وعلى ذلك فالحديث عن وحدة الثمن يفترض إذن : وحدة الزمن ، ووحدة السوق ، ووحدة السلعة . وإذا تخلف أحد هذه الشروط فلا مجال للحديث عن وحدة الثمن أو توازن الثمن .

وتفسر وحدة الثمن في المنافسة الكاملة بذرية [٢]، العرض والطلب وبحرية الدخول والخروج وحرية التنقل داخل السوق ، وبتوافر شرط العلم ، وبتجانس السلعة.

لأنه إذا حدث ورغب أحد البائعين في بيع سلعته بثمن أعلى مما يبيع به الآخرون ، فإن المشترين ينصرفون عنه إلى الآخرين ، مما يحمله على خفض ثمنه ومن ناحية أخرى لا يكون هناك مسوغ لأن يبيع أي منتج بثمن أقل من ثمن السوق ، إذ ليس من صالحه تخفيض الثمن عن ثمن السوق ، لأنه يفترض أنه يستطيع بيع أي كمية من الإنتاج يريد بيعها بثمن السوق ، ولأن التخفيض في الثمن يؤدي إلى تخفيض الربح الكلي .
وعلى ذلك لا يمكن أن يكون في سوق المنافسة الكاملة إلا ثمن واحد .

وهذا هو الذي يسمى ثمن التوازن أي توازن العرض والطلب . ولا يمكن أن يتم توازن العرض والطلب إلا في سوق المنافسة الكاملة . وشروط المنافسة الكاملة

أن يكون عدد كبير من البائعين ، وعدد كبير من المشترين ؛ بحيث لا يؤثر أحد من البائعين على واقع السوق إذا انسحب من السوق ، وكذلك إذا انسحب أحد المشترين . وهذا ما يسمى ذرية العرض وذرية الطلب ، وأن لا يكون هناك اتفاق بين البائعين أو المشترين ، وأن يكون العلم لدى البائعين ولدى المشترين متوفرا على واقع السوق ، وهذا مع وحدة السلعة ، ووحدة الزمن .

بعد كل هذا تقول الدراسات عند الاقتصاديين : إن أي ثمن أعلى من ثمن التوازن سينخفض إليه تلقائيا نتيجة لميكانيكية العرض والطلب . كما أن أي ثمن أقل من ثمن التوازن يرتفع إليه تلقائيا نتيجة لميكانيكية العرض والطلب . فثمن التوازن هو وحده الثمن الفعلي للسوق .

((حول العرض والطلب والثمن))

تقوم قوى السوق وهي : العرض والطلب والثمن في النظام الرأسمالي :
١.بتوزيع الموارد المنتجة على فروع الإنتاج المختلفة ، أي على المنتجين . فالمنتج الذي يستطيع دفع ثمن الموارد المنتجة يمكن أن يحصل فيها على ما يريد ، وأن يحرم غيره من المنتجين الذين لا يستطيعون دفع الثمن .
٢.تقوم بتوزيع المنتجات على المستهلكين . فالمستهلك الذي يستطيع دفع ثمن سلع الاستهلاك يمكن أن يحصل منها على ما يريد وأن يحرم غيره منها .

((دور الثمن))

إذا حدث عدم توازن في سوق عوامل الإنتاج ، أو في سوق أموال المستهلكين ، بين العرض والطلب ، فإن تغيرات الأثمان تعيد التوازن بينهما .

فإذا حدث وارتفع طلب المنتجين على عوامل الإنتاج عن عرضها ، أو طلب المستهلكين على أموال الاستهلاك عن عرضها ؛ فإن الثمن يرتفع بحيث يزيد العرض ويقل الطلب حتى يتساويا ؛ وإذا حدث وانخفض هذا الطلب عن العرض فإن الثمن ينخفض ، بحيث يعيد التوازن بينهما .

من هنا يتضح أن الثمن هو الذي يوزع عوامل الإنتاج بين المنتجين ، ويوزع أموال الاستهلاك بين المستهلكين ، وأن تغيرات الأثمان هي التي تقيم التوازن في السوق عوامل الإنتاج ، وفي سوق أموال المستهلكين .

ويبقى أن نلاحظ أن قوى السوق تعكس رغبات المستهلك ، بمعنى أن الإنتاج نوعا وكما يتجه إلى تلبية هذه الرغبات .

أي أن زيادة طلب المستهلكين على سلعة معينة تؤدي إلى رفع ثمنها مما يؤدي إلى زيادة إنتاج هذه السلعة . وهو ما يستلزم بالتالي تخصيص جزء أكبر من الموارد المنتجة لإنتاجها .

فكأن المستهلك – كالثمن – يتحكم في النهاية في تحديد الإنتاج كما ونوعا أي في توزيع الموارد المنتجة على فروع الإنتاج .

المشكلة الاقتصادية (مناقشة)

ليست ظاهرة الندرة النسبية هي المشكلة الاقتصادية . وذلك لأنهم بنوها على أسس خاطئة ، وانطلقوا عن قاعدة فاسدة ، إذ قالوا إن الحاجات عند الإنسان متجددة ومتعددة فهي غير محدودة ، ووسائل الإشباع من سلع وخدمات مهما كثرت فهي محدودة .

هذا القول خطأ ومخالف للواقع . وتفصيل ذلك : أنه لا بد أن نفرق بين حاجات الإنسان الأساسية ، وبين حاجاته الكمالية . فحاجات الإنسان الأساسية ثابتة لا تتغير ، لا تزيد ولا تنقص ، وهي التي تتطلب الإشباع الحتمي ، فهي محدودة وتكاد تكون محصورة في المأكل والملبس والمسكن ، فتبقى هي هي مهما حصل من تقدم تكنولوجي أو تطور في وسائل العيش ، ومهما تجددت وتعددت وسائل الإشباع فالحاجات الأساسية تبقى محدودة ، وبالتالي إشباعها لا يولد أية مشكلة ، ولا يوجد أية عقبة . وعدد الناس محدود ، وقد تكفل الله تعالى بأن يرزق كل دابة على الأرض ، قال تعالى : [وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها ...]

ففي العصور البدائية كان الإنسان يسعى منطلقا لإشباع هذه الحاجات ، ولم تكن لديه أية مشكلة في إشباعها، وكذلك في عصور الرعي واقتناء المواشي ، ثم عصور الزراعة واستثمار الأرض ، الحال هو هو لم يتغير ، وإلى التقدم الصناعي فعصور الرقي والمدنية والتقدم ، حتى عصر السرعة وغزو الفضاء ، والحال في إشباع هذه الحاجات الأساسية لم يتغير .

أما ازدياد الحاجات أي الرغبات بزيادة التقدم الصناعي والتطور التكنولوجي ، فإن هذا إنما يظهر بالنسبة للحاجات الكمالية فقط ، وأما الحاجات الأساسية فلا زيادة عليها ، وتبقى ضمن محدوديتها . وعدم إشباع الحاجات الكمالية لا يطرأ عنه أية مشكلة البتة .

ومع هذا التقدم الصناعي المذهل فإن الإنسان هو الإنسان ، لا يتغير ولن يتغير ، وحاجاته تبقى هي هي ، فلو قمنا بعملة مسح جيوسكاني على هذا العالم المترامي الأطراف ، أي لو تناولنا هذه الكرة الأرضية ، في مجموع سكانها ، واختلاف مناطق عيشهم وسكنهم ، وطراز ونوعية حياتهم ، لوجدنا التباين الشاسع في وسائل العيش من حيث وفرتها وكثرتها في مناطق ، وقلتها وشحها في مناطق أخرى ، ولكن لا توجد هناك أية مشكلة اقتصادية فيما يتعلق بإشباع الحاجات الأساسية .

ولكن الاقتصاديين الغربيين عندما بحثوا هذا الإنسان من زاوية مادية ، ولم يفرقوا بين الحاجات الأساسية ، وما بعدها من الحاجات العادية ، والكمالية ، قالوا بأن الحاجات غير محدودة ، وهذا الكم الوفير من السلع والخدمات يبقى قاصرا عن إشباع هذه الحاجات غير المحدودة ، فتبقى المشكلة الاقتصادية قائمة .

وتطلعات بسيطة ، ودراسات أولية ، بل وأمثلة حية من واقع المجتمعات المختلفة في أنظمة عيشها ، نستدل بالقطع واليقين أن ما بنوا عليه نظرياتهم الاقتصادية هي قواعد خاطئة وفاسدة وغير صحيحة ومخالفة للواقع.

فلو نظرنا إلى واشنطن ونيويورك ولندن وباريس وغيرها لوجدنا سكانها يملك كل فرد من أفراد العائلة سيارة أو أكثر مثلا ، ثم لو أتينا إلى الأرياف في مناطق الشرق الأوسط وفي القرى والبوادي ، وفي أفريقيا وشرق آسيا ، لوجدنا المئات والآلاف لا يملكون سيارة واحدة ، فهل هذا أوجد عندهم مشكلة ؟ هل كان لهذا تأثير على إشباع حاجاتهم الأساسية ؟ طبعا ، لا .

فالخطأ الأساس عندهم هو عدم التفريق بين الحاجات الأساسية وغيرها من الحاجات الكمالية . فلا يوجد عدم محدودية في الحاجات بل الحاجات محدودة والسلع والخدمات أي وسائل الإشباع دائما أكثر بكثير من الحاجات في كل بيئة وفي كل عصر من عصور البشرية . فلا مشكلة البتة .

فوسائل الإشباع من سلع وخدمات كثيرة جدا تكاد تضيق بها المخازن وتكتظ بها الأسواق ، مع وجود الفقر المدقع ، وعيش الكفاف ، وهذا يعود إلى الإساءة في التوزيع ، وعدم تطبيق نظام اقتصادي ، يضمن توزيع هذا الكم الهائل من السلع والخدمات على أفراد المجتمع . فردا فردا ليتم الإشباع الكلي . فالمشكلة هي في التوزيع فقط .

فالحاجات في الإنسان فطرية . فكل إنسان من بني البشر يندفع تلقائيا باحثا عما يشبع حاجاته ؛ فلما قلنا إن الحاجات الأساسية هي المأكل والملبس والمسكن ، كان الإنسان وهو يعيش في العصور البدائية يبحث عن الكهوف فيتخذها مأوى ومسكنا ، ثم سكن في الأكواخ ، واتخذها مأوى له ، وكان يشعر بالراحة والطمأنينة وهو ينام في كهفه أو كوخه . وبعد أن قام بتشييد البيوت وتفنن في هندستها وبنيانها ، كان الإشباع لحاجته للمأوى واحدا سواء في القصور المشيدة أو في الكهوف والأكواخ .

وكذلك بالنسبة لحاجته للمأكل ، فكان اندفاعه فطريا وتلقائيا ، يصطاد الحيوانات والأسماك ، ويأكل مما تنبت الأرض من نباتاتها الوفيرة وثمارها المتنوعة ، فكانت حاجاته للمأكل مشبعة إشباعا يوفر له الطمأنينة والراحة تماما كما يوفر لنفسه اليوم الوجبات الدسمة والشهية سواء بسواء .

يقول الله سبحانه وتعالى : [فلينظر الإنسان إلى طعامه أنا صببنا الماء صبا ثم شققنا الأرض شقا فأنبتنا فيها حبا وعنبا وقضبا وزيتونا ونخلا وحدائق غلبا وفاكهة وأبا متاعا لكم ولأنعامكم] .

ويقول جل من قائل : [والله جعل لكم من بيوتكم سكنا ، وجعل لكم من جلود الأنعام بيوتا تستخفونها يوم ظعنكم ويوم إقامتكم ، ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها أثاثا ومتاعا إلى حين . والله جعل لكم مما خلق ظلالا * وجعل لكم من الجبال أكنانا ، وجعل لكم سرابيل تقيكم الحر ، وسرابيل تقيكم بأسكم ، كذلك يتم نعمته عليكم لعلكم تسلمون] .

وأما حاجة الإنسان للباس ، فكان يندفع فطريا ليستر ما يلزم ستره من جسمه ، أو ما يلزم مما يقيه البرد القارص أو الحر الشديد ، ولم يجد في ذلك أية مشكلة . تماما كما يشبعها بوسائل الإشباع المعاصرة ؛ فنومه على التراب كنومه على القش والحصير والفراش الوثير والسرر كل ذلك يجعل من نومه نوعا واحدا يوفر له الراحة والهدوء والاطمئنان . كما كان يندفع تلقائيا وفطريا باحثا عما يستر به عورته وسوءته ، أو ما يلزم لوقايته من البرد الشديد أو الحر الشديد ؛ وقد عرف اللباس والكساء مع فجر التاريخ ، كما عرف البنيان من قبل التاريخ أيضا . فهذه القصور القديمة الشاهقة ، والأهرامات وهياكل العبادة لا تزال ماثلة ، وبقاياها تدل على أن حاجات الإنسان من المأوى واللباس والمأكل كانت مشبعة دون أن يكون هناك آلات أو تكنولوجيا أو تقدم صناعي ، ولم يرو لنا التاريخ أية مشكلة حصلت جراء إشباع هذه الحاجات الأساسية ولا غيرها .

فلا مشكلة إذن البتة فيما يتعلق بحاجات الإنسان الأساسية ، لا في العصور القديمة ولا في العصر الحديث . أما ما نراه اليوم من المجاعات في أفريقيا وبعض دول آسيا ، فإن هذا نتيجة سياسة النظام الرأسمالي ومنه الاستعمار ، ونتيجة المذابح التي يدبرها دول الغرب المستعمرة ، وأمريكا من أجل نهب خيرات وثروات واستغلال الموارد في تلك البلاد . فهذه الحروب والمذابح الجماعية ، أنتجت موجات من المهجرين الذين لا يجدون المأوى والمأكل . فيهرع المتصارعون على النفوذ والمتسابقون على المنافع لمدهم بالمساعدات الغذائية والمواساة الإنسانية كما يزعمون . تماما كمن يعلف الحيوانات استعدادا لذبحها .

فكما أنهم أخطأوا في المشكلة وحقيقة واقعها أخطأوا أيضا في علاجها فقولهم إن ندرة السلع والخدمات بالنسبة للحاجات أي أن السلع والخدمات محدودة ، فلا تكفي إشباع الحاجات غير المحدودة . إذن تبقى المشكلة قائمة ولا حل لها . هذا الخطأ أدى إلى الوصول إلى علاج للمسألة أكثر خطأ . فانحرفوا وتفرقت بهم السبل ، وانصبت جهودهم على تكثير السلع والخدمات ، وتكثير الإنتاج ، لتكون في متناول يد الجميع ، أي أن تكون متوفرة في السوق بغض النظر عن أن يتناولها جميع الأفراد أو جلهم أو بعضهم . ولم يبحثوا في إشباع حاجات جميع الأفراد فردا فردا إشباعا كليا ، لأن هذا يرونه مستحيلا . فلجأوا إلى طرح كميات وفيرة من السلع والخدمات في السوق ظنا منهم أن قاعدة حرية التملك ، وحرية العمل ، تمكنهم من إشباع حاجاتهم كمجموعة لا كأفراد واحدا واحدا .

ولم يدُر بخلدهم أن تكثير السلع والخدمات في المجتمع بين الناس شيء ؛ وأن توزيعها شيء آخر ، وأن تكثير السلع والخدمات وتنميتها وتوفيرها في السوق بحث في واقعها وفي مادتها ، وهذه الناحية يتناولها علم الاقتصاد . وفرق شاسع بين علم الاقتصاد ، والنظام الاقتصادي . فتوزيع السلع والخدمات وسائر المنافع على أفراد المجتمع إنما يعالجها النظام الاقتصادي . والنظام الاقتصادي ، هو أفكار وأحكام تتعلق بفهم الواقع ، وعلاج المشكلة ، أي تنزيل الفكر أو الحكم على واقع المشكلة لفهمها وعلاجها . وبالتالي لا بد أن يكون هذا النظام منبثقا عن وجهة النظر في الحياة ، فيصبح خاصا لأنه مرتبط بعقيدة الأمة وعن وجهة نظرها في الحياة.

أما علم الاقتصاد فإنه عام وعالمي يبحث في المادة ، وتحليل المادة وتكثيرها وتنميتها حسب الوسائل التقنية الحديثة ، فهو في أمريكا وفي روسيا والصين والهند وغيرها سواء . وبذلك ، وبهذا الخلط بين علم الاقتصاد والنظام الاقتصادي ، ودمجهما مع بعضهما زادوا المشكلة تعقيدا ، أي كونهم أوكلوا توزيع المنافع والخدمات على أفراد المجتمع ، أوكلوه للبحث العلمي ، أي البحث المختبري التجريبي البحت ، واعتبروا أنفسهم أنهم نجحوا في ذلك حيث إنهم رأوا السلع والخدمات ووسائل الإشباع متوفرة في الأسواق ، وأدوات الإنتاج والمصانع تغرق السوق بتنافسها وجشعها ، أرادوا بعد هذا كله أن يخرجوا الجمل من ثقب الإبرة ، فقالوا بأن قاعدة حرية التملك ، وقاعدة حرية العلم هما الكفيلتان بتوزيع هذه الثروات ، وتوزيع هذه المنافع والخدمات على مجموع أفراد المجتمع .

ثم عمدوا إلى معالجات سلبية تساعدهم على حل هذه المشكلة الاقتصادية ، بعد أن اصطدموا بما أسموه النمو السكاني ، أو المشكلة السكانية ؛ فرأوا استحالة العلاج للمشكلة الاقتصادية دون أن يعالجوا المشكلة السكانية المتفاقمة أولا .

يقول (مالتوس) صاحب النظرية الشهيرة : إن قدرة الإنسان على التناسل أكبر من قدرة الأرض على إنتاج ما يلزم لبقائه . ولذلك خلص (مالتوس) إلى أن نسبة تزايد السكان تختلف عن نسبة تزايد الطعام ؛ فالسكان يتزايدون في نظره – عند انعدام العوائق – بمتوالية هندسية ، أي يتزايدون بمقدار الضعف كل (٢٥) عاما . بينما تتزايد المواد الغذائية – عند انعدام الموانع – بمتوالية حسابية ؛ أي بالكمية نفسها في المدة نفسها ، فكأن نسبة التزايد تكون كما يلي :

السكان	ـ١	٢	٤	٨	١٦	٣٢	٦٤	١٢٨	٢٥٦
المواد الغذائية	ـ١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩

فالسكان يرتفعون إلى ١٦ مثلا في قرن ، بينما لا ترتفع المواد الغذائية في المدة نفسها إلا خمسة أمثلة . وخلص مالتوس بعد ذلك إلى ما يسمى (قانون الضرورة) الذي يعالج هذه المشكلة ليتم التعادل تلقائيا بين القوتين .

وتفصيل ذلك : أن الإنسان لا يمكن أن يعيش بلا طعام ، فإذا تزايد عدد السكان بنسبة أكبر من نسبة تزايد الطعام ، فلا بد أن تتدخل الطبيعة ، وتفعّل قانون الضرورة ، فتحدث المجاعات وتنتشر الأوبئة ، وتضعف صحة المواليد ، وتقوم الحروب ، مما يخفض عدد السكان إلى الحد الذي تسمح به المواد الغذائية .

فكأن التعادل يتم تلقائيا عن طريق التغيرات في معدل الوفيات الشيء الذي لا يتوقف على إرادة الإنسان، فهو إذن يواجه حل مشكلة عدم التعادل بين السكان والمواد الغذائية من ناحية العنصر البشري ، لا من ناحية المواد الغذائية .

إذن هم يرون اللجوء إلى اتخاذ الإجراءات السلبية مشاركة في علاج المشكلة الاقتصادية . فقالوا بضرورة وجود الحروب ، وبضرورة اللجوء إلى الزواج في سن متأخرة ، وبضرورة التقليل من النسل ، إما باللجوء إلى الخطيئة بالإبقاء على نسبة ضئيلة من المواليد ، وإزهاق حياة النسبة الأكثر عند الولادة بطرق ملتوية ، وإيعازات خفية . ثم اللجوء إلى توزيع موانع الحمل ، بالمجان والتشجيع على استعمالها ولو ببذل مكافآت للتقليل من المواليد ، وبخاصة بين الأسر الفقيرة وفي المجتمعات المتخلفة ، والدول النامية . كما أنهم يرون أن الطبيعة لها دور هام في انتشار الأوبئة وفتك الأمراض .

وهناك عوامل أخرى تساعد على حل المشكلة من جانب سلبي ، منها الكوارث الطبيعية كالزلازل ، والفيضانات ، والأعاصير ، وموجات العواصف الثلجية ، وموجات الحر القاتلة ، كل هذه عوامل مساعدة – في نظرهم – على حل المشكلة الاقتصادية بالتقليل من النمو السكاني المتسارع .

فكم حصدت الكوارث الطبيعة من الجنس البشري !! كم حصدت الزلازل في إيران وأفغانستان وروسيا وتركيا والمكسيك من بني البشر وكم حصدت الفيضانات والأعاصير والعواصف الثلجية في بنغلادش وبعض المناطق في شمال أوروبا والولايات الأمريكية ، وكم حصدت موجات الحر القاتلة من بني البشر في الهند ، وفي مكة المكرمة في مواسم الحج .

كل هذه الكوارث يرونها عاملا مساعدا في إيجاد التعادل تلقائيا بين القوتين : قوة النمو السكاني ، وقوة النمو الغذائي حسب نظرية مالتوس .

وكذلك هناك رأي متطرف لهذا القس الإنجليزي (مالتوس) الذي كان أستاذا للتاريخ والاقتصاد السياسي في جامعة كمبردج ، إذ يقول بلجوء الإنسان إلى إشباع غريزة الجنس عن غير الزواج هروبا من التناسل ، مع أنه تزوج وأنجب بنتين وولدا (١٧٦٦ – ١٨٣٤) .

فكانوا بلجوئهم إلى النظريات العلمية والوسائل التقنية يرون أن الحل لهذه المشكلة الاقتصادية يكون في تطبيق هذه النظريات والوسائل .

أما لجوؤهم إلى قاعدة حرية التملك وحرية العمل كفيلة للتوزيع ، فإنها قد فتحت عليهم أبوابا أخرى زادت من تعقيد المشكلة لا حلها .

أما قاعدة حرية التملك فإنها تعني إزالة القيود التي تنظم التملك ، أي كسروا العوامل التي توجد التوازن في المجتمع اقتصاديا ، وانفلت الجشعون والمحتكرون الذين يتفننون في ابتكار الحيل والأساليب لتنمية ثرواتهم واستثمار أموالهم ، فظهر في المجتمعات الغنى الفاحش ، والفقر المدقع ، ووجد أصحاب المليارات والأملاك والعقارات ، كما وجد الذين يتناولون طعامهم من حاويات القمامة . كل ذلك لأن المشكلة عولجت بواسطة علم الاقتصاد لا بالنظام الاقتصادي ، وبحرية التملك وحرية العمل ، لا بالضوابط والمفاهيم التي تنظم كيفية التملك ، وكيفية التصرف في هذه الملكية ، وأهملوا ورفضوا تطبيق قاعدة التوازن في المجتمع ، مثل عدم تداول المال بين فئة الأغنياء ، وتحريم كنز المال ، وحدود الملكية العامة ، وجهة توزيعها ، ووضع قواعد لإعانة العاجز وكفاية المحتاج ، وفرض حق في أموال الأغنياء يعطى للفقراء والمساكين . وتحريم الربا ، والغش والغبن – والاحتكار كل هذه الأحكام التي توجد التوازن في المجتمع وتمنع الطبقية أهملوها لأنها تتعارض مع القواعد الأساسية عندهم وهي الحريات الأربع ، وعلى رأسها الحرية الاقتصادية .

وكان الخلط عندهم واضحا بين علم الاقتصاد والنظام الاقتصادي ، وذاب النظام الاقتصادي تلقائيا واندمج في علم الاقتصاد .

أما نظريتهم الخاطئة إلى المنافع كما هي ، لا كما يجب أن يكون عليه المجتمع فنقول :
كل ما يرغب فيه – في نظرهم – هو منفعة إذا على المنتجين أن يلبوا رغبات المستهلكين بتوفير السلع والخدمات أي المنافع التي يشبعون بها حاجاتهم ورغباتهم ، سواء كانت هذه المنافع خمرة أو حشيشا أو أفيون ، وسواء كانت هذه الخدمات مسارح رقص وراقصات ، أو كانت مهرجانات تمثيل رخيص وغناء . أو بيوت دعارة .

ولكن لما كان هؤلاء الأفراد أصحاب هذه الرغبات وأمثالهم أجزاء في مجتمعهم أي إن عيشهم في مجتمعهم يشكل لهم إطارا عاما لا يخرجون عنه سواء من حيث الأفكار التي يتشكل بها المجتمع ، أو العلاقات التي تنظم هذا المجتمع ، وبالتالي فإن المجتمع كما هو بأفكاره ونظامه هو الذي يفرض على أفراده شكلا من العيش ونوعا من العلاقات ، وهذه كلها تنبثق عن عقيدته ووجهة نظره التي يدين بها أفراد المجتمع فيكون بذلك قد اصطلح على محظورات لا بد من الابتعاد عنها ، كما اصطلح على أساسيات لا بد ممن الالتزام بها والمحافظة عليها ، وخروج أي فرد من الناس الموجودين ضمن إطار هذا المجتمع عن هذه الأساسيات أو تجرؤه على المحظورات ، يعني خروجا عن طراز العيش وهدما للعلاقات وإفسادا للمجتمع . وكذلك الذين ينتجون المنافع المحظورة بحجة أن هناك من يرغب فيها هو كسر لهذا الإطار ، وهدم لهذا الكيان ، كيان المجتمع الذي تشكل من الناس والأفكار وما يصحبها من مشاعر ومن العلاقات أيضا (النظام) كما هو استهانة بوجهة النظر عن الحياة التي قام على أساسها هذا البناء .

فبدل أن تنتج المنافع التي يود من يرغب فيها ولو كانت تضر بالصحة أو تفسد الأخلاق أو تخالف القوانين ، بدل أن يسمح الاقتصاد الغربي بإنتاجها ، يجب أن يأخذ على أيدي هؤلاء الذين ينتجونها أولا ، والذين يتناولونها ثانيا .

أما أن نطلق للاقتصاديين العنان في أن يقرروا مثل هذه التقريرات في إنتاج ما يرغب فيه ، واستهلاك ما يرغب فيه على إطلاقه ، فهذا هدم للمجتمع ، وإهدار للقيم ، وسحق للمثل العليا ، وتفريط بكرامة الإنسان .

<u>القيمة وتقسيمها إلى نوعين</u>
١. قيمة استهلاك .
٢. قيمة استبدال .

تقسيم الاقتصاديين الغربيين القيمة إلى نوعين وهما : قيمة الاستهلاك ، وقيمة الاستبدال ، يعني أن القيمة نسبية وليست حقيقية ، أي هو تقسيم اعتباري لا ينطبق على واقع القيمة ، أي ليس تعريفا لواقع القيمة ، وليس وصفا لها .

لأنها إنما هي قيمة تعرّف بالنسبة للمستهلك ، وقيمة تعرّف بالنسبة للاستبدال أي استبدالها بسلعة أخرى ، فهل هذا التعريف مطابق لواقع القيمة ؟ أي هل هذا حقيقة هو واقع القيمة ؟ الصواب أن هذا التعريف خطأ ومخالف للواقع إذ القيمة هي شيء حقيقي ثابت مشخص يشار إليه بالإصبع أنه كذا . وتفسير ذلك أن حقيقة

قيمة الشيء المنتج أي قيمة السلعة أو الخدمة هو : مقدار ما فيها من منفعة ، مع ملاحظة عامل الندرة . وهذا المقدار من المنفعة هو خاصة إذا توفرت في الشيء جعلته صالحا للاستهلاك .

وكلمة "خاصّة" نقول "خاصّة" وليست خاصّيّة : أننا عندما نأخذ الأشياء : السلع والخدمات لنستهلك ما فيها من منافع ، نضع ترتيب هذه الأشياء بمنافعها ، فنصطلح على ما يأتي – مع الاستعانة بالحقائق العلمية والاكتشافات الجديدة في المختبرات وغيرها مثل اكتشاف البروتينات والفيتامينات ، وتقسيم المواد التي يتطلبها الجسم إلى نشوية ودهنية وسكرية – بعد هذه الاكتشافات أخذنا نلمس بوضوح أن ما في حبة البطاطا غير ما في حبة البندورة وغير ما في البيضة ، كما أن ما في الشعير غير ما في القمح وغير ما في الأرز والشوفان . وهكذا مئات وآلاف الأصناف من السلع ، ومئات الأصناف من الخدمات . فالتنقل بالسيارة الصغيرة غير التنقل في الباص أو الحافلة الكبيرة ، وغير الطائرة ، ومعلم مادة الفيزياء غير مادة الرياضيات أو التاريخ وغيره ، والعامل في البناء غير العامل في النسيج ، وغير عامل التنظيفات في الشوارع ، والخبير الفني في الحاسوب غير الخبير في جيولوجيا الأرض أو المياه . هذه اختصاصات متعددة جدا . فلو أخذنا كل واحد من هذه على حدة لوجدنا فيه خاصّة تميزه عن غيره تكمن فيها المنفعة التي يتم تقدير القيمة على أساسها ، وبالتالي فإن هذه الخاصة لها تأثير من حيث هي على المستهلك ، يبحث عنها ويطلبها ، ويرى من نفسه ارتياحا معينا أو متعة معينة عند الحصول عليها . فالخاصّة إذن هي علاقة بين المنفعة ومستهلك معين .

مثلا نجلس على مائدة الإفطار ، فأحدنا يتناول رأسا من البصل ، وآخر يتناول رأسا من الفجل ، وثالث يتناول قرنا من الفلفل ، وهذا يبحث عن الزعتر أو الزيت ، وهكذا كل واحد يبحث عن خاصّة تلائمه يجدها في مثل هذه الأنواع . لقد أجريت تجارب على أطفال ، فكانوا يُدْخَلون إلى مطعم فيه أغلب المأكولات فيتناول كل طفل غير الذي يتناوله الآخر نوعا وكما وبعد الفحص للأطفال وجد أن كلا منهم يأخذ ما ينقصه في جسمه ، وبعد زمن ، صار التقارب واضحا بين ما يأخذه الأطفال وبخاصة للأنواع كاللحم والخبز والفواكه وغيرها .

أما ما يسمونه (المنفعة الحدّيّة) فإنهم أخطأوا في التدرج في تفسير المنفعة إلى أن وصلوا إلى حد انتهى فيه الإشباع ، فقالوا : الآن نستطيع أن نضبط معنى القيمة ، أي عند الحد الذي انتهى فيه الإشباع عند آخر وحدة من وحدات هذه السلعة التي شاركت في الإشباع .

نتساءل الآن : هل المنفعة الموجودة في الوحدة الأولى التي بدأنا بها الإشباع تختلف عن الوحدة الأخيرة التي تم عندها الإشباع ؟ بمعنى أوضح : هل المنفعة الموجودة في الوحدة (أ) تختلف عنها المنفعة الموجودة في الوحدة (ج) التي انتهى عندها الإشباع ؟ أي هل الرغيف الأول الذي بدأنا به إشباع جوعه المعدة تختلف منفعته عن الرغيف الثالث الذي تم عنده إشباع جوعه المعدة ؟ ومتى كانت الوحدات المنتجة من سلعة ما – مهما تناهت في الكثرة – يختلف واحدها عن الآخر ؟

مثال على ذلك للتوضيح : لو أن خبّازا اشتغل في يوم واحد في فرن واحد وأنتج عشرة آلاف رغيف ، هل هناك فرق بين هذه الأرغفة حتى نقول إن منفعة هذا غير منفعة هذا؟

نقول لهم : إن الصورة عندهم عكسية تماما ، حيث إن الذي يحصل هو أن شهية الإنسان الجائع تكون في بداية الأكل قوية ، فتكون أهمية الرغيف الأول عنده كبيرة حيث تنكسر به سَوْرَة الجوع ، فالأهمية هي عند الجائع الذي بدأ في الإشباع ، سواء أكل رغيفا واحدا أم عشرة أرغفة ؛ فالأهمية هي عنده هو ، أما الأرغفة من الأول حتى العاشر ، وحتى الرغيف الخمسين كلها سواء ، المنفعة فيها واحدة فبدل أن يقولوا هذا ، جعلوا الأهمية في الرغيف ، وهي في حقيقتها عند من يتناول الرغيف ، وعلى هذا فلا يوجد ما يسمى عندهم (بالمنفعة الحدّيّة) .

ولكنهم لما كانوا يريدون أن ينتجوا ما يتلاءم ومتطلبات السوق ، كان لا بد من أن يقوموا بدراسات توفيقية ليجعلوا إنتاجهم يتساوى مع الطلب حتى لا يؤول بهم السوق إلى الكساد في الكم الكبير من منتجاتهم ، وحتى يحصلوا على الثمن الذي يحقق لهم ربحا .

فنظرية (المنفعة الحدّيّة) هي في حقيقتها عندهم نظرية للثمن ، من أجل تركيز الإنتاج عند نقطة معينة ، يضمن فيها استمرار الإنتاج متساويا مع طلبات الاستهلاك ، وبالثمن الذي يغطي نفقات الإنتاج مع بقاء ربح مقبول بعيدا عن الاحتكارات أو المنافسات غير الحرة أو غير الكاملة في السوق عاديا .

أما فراغ السوق أو نقص السوق من منتجاتهم بحيث يؤدي إلى الإلحاح في الطلب مهما ارتفع الثمن ، فهذا غير وارد في الأسواق العادية ، لأنهم يركزون على الإنتاج ، ودراساتهم كلها منْصبّة على الإنتاج ، فالذي يخشونه فقط هو إغراق السوق بالسلع المنتجة ، مما يؤدي إلى كساد في السلع ، وضعف الطلب عليها فيؤول بهم الحال إلى الخسران ، ويكونون بذلك قد كسروا مقياسهم للأعمال في الحياة وهو (النفعية) .

فالمنفعة الحدية في حقيقتها هي مدى الأهمية عند من يتناول وحدات سلعة ما يشبع بها إحدى جوْعاته ، وأما وحدات السلعة ذاتها فكلها سواء ، ومنفعتها متساوية ؛ ولكن الذي حدا بهم إلى هذا التفسير الخاطئ ، والتعريف المخالف للواقع ، هو تكثيف دراساتهم على تركيز الإنتاج وزيادته ، مع المحافظة على أثمان مريحة لتنمو ثرواتهم ، وتزداد دخولهم .

ثم بعد ذلك ومن أجل هذا وسّعوا دراساتهم واهتماماتهم في هذا المجال ، وأخذوا يبحثون عن أسواق جديدة ، وخرجوا خارج حدود بلادهم ، وأوجدوا لهم مناطق نفوذ ، تكون أسواقا مهيئة لتصريف منتوجاتهم بالأثمان التي يفرضونها ، كما أن الدراسات نفسها قد فتحت أمامهم مجالا أكثر أهمية في الصراع وهو وجود الخامات المذهلة في مناطق النفوذ هذه ، فكان الاستعمار ، وكانت الحروب .

فقد قامت الدول المستعمرة هذه بحماية المستثمرين والمنتجين وعملت على تأمين سلامة تنقل منتوجاتهم ، كما عملت على ضمان استثماراتهم وتأمين أرباحهم وفوائدهم حتى من الضرائب أو الجمارك إلا بالقدر اليسير.

فهذه الشركات العملاقة والتجمعات الاقتصادية ، والأسواق المالية والبورصات التجارية ، قد أصبح وجودها وبالا وشرّا مستطيرا على العالم بأسره . فأخذوا يفتعلون الحروب والمنازعات العرقية والحدودية ويغذّونها ، ويهيئون لها مواد وقودها من سلاح وغيره لتبقى مصانعهم دائبة الحركة ، فمصنع واحد من مصانع السيارات مثلا ينتج أكثر من ثمانين مليون سيارة ...... وقس على هذا .

إذا فالقيمة شيء حقيقي ثابت وليست شيئا نسبيا أو اعتباريا . أي هي حقيقة ثابتة لها واقع مشخص ، وهي: مقدار ما في الشيء من منفعة مع ملاحظة عامل الندرة .

ولنأت الآن إلى جملة (ملاحظة عامل الندرة) عامل الندرة يؤثر في ارتفاع ثمن السلعة وانخفاضها ، ولا يؤثر في أصل تقدير الثمن للسلعة ، أي أن السلعة قليلة في السوق أو كثيرة لا يؤثر على أن لها ثمنا ، أو ليس لها ثمن ، فقلتها لا تجعل لها ثمنا ، وكثرتها لا تجعلها بدون ثمن ؛ بل كونها لها ثمن أو ليس لها ثمن راجع لما فيها من منفعة ، وليس لقلتها أو كثرتها . ومن هنا كانت قيمة الشيء هي مقدار ما فيه من منفعة ، بغض النظر عن كثرته أو قلته ؛ وكذلك كانت ندرتها ليست جزءا في تقدير ثمنها . ولكن بما أن قلتها تزيد ثمنها ، وكثرتها تنقص ثمنها ، كان لا بد من ملاحظة عامل الندرة ولكن مجرد ملاحظة دون اعتباره جزءا في التقدير .

فالحقيقة أن القيمة للشيء هي مقدار ما في ذلك الشيء من منفعة عند التقدير مع ملاحظة عامل الندرة في ذلك الوقت الذي جرى فيه التقدير ، ودون اعتبار عامل الندرة جزءا في التقدير ، وبذلك يكون الاعتبار لمقدار المنفعة في الشيء وهو الأساس في التقدير .

أما القيمة عند استبدال سلعة بسلعة أخرى أو بخدمة من الخدمات – إن قدرت منفعتها بمنفعة سلعة أو جهد كان هو التقدير الصحيح ، وكان تقديرا أقرب إلى الثبات في المدى القصير . وهذا أمر يستطيع أن يصطلح عليه الناس وفي كل الأزمان ، نتيجة لتجاري ذوي الخبرات . فتجدهم يخضعون ذلك للمساومة الدقيقة ، وكأنهم يساومون بالأثمان .

فكانوا يستبدلون العنب بالزيتون ، والتين بالترمس والقرع بالخروب والزيت ويشترون حاجاتهم من الحوانيت بالقمح وبالذرة وبالبيض بدلا من النقود ، وكانت تقديراتهم لمنافع هذه الأشياء ، واستبدالها بعضها ببعض قريبة إلى الصواب .

كل ذلك مبني على مقدار المنفعة التي في السلعة ، فمقدار المنفعة التي فيها هو الذي يتحكم في تقديرها ، وبالتالي يكون مقدار المنفعة هو وحدة القياس في المال والجهد.

لكن السلعة أو الخدمة إن قدرت بالثمن يكون تقديرا اعتباريا لا تقديرا حقيقيا ، وتصبح حينئذ أقرب إلى التغير في كل وقت تبعا للسوق ، وحينئذ يبطل كونها قيمة ولا يصدق على واقعها حينئذ لفظ قيمة وإنما يصبح أداة يحصّل فيها نقود بحسب السوق لا بحسب ما فيها من منافع .

فالمنفعة هي وحدة القياس سواء للسلع أو الجهود ، [٣] والثمن هو مقياس التبادل ، ويكون مباشرة للمال ومباشرة للجهد . فالثمن هو للسلعة ، والأجر هو للجهد.

فالقيمة غير الثمن ، وغير الأجر لأن القيمة ثابتة في حين أن الثمن والأجر كل منهما غير ثابت .

والمنفعة تقدّر بذاتها للشيء بقطع النظر عن كونه موجودا بكثرة أو نادر الوجود . (ويكون التقدير في السلعة بالنسبة لمقدارها بشيء آخر من سلعة أو نقد أو خدمة ، وبذلك يكون الاعتبار منصبّا على مقدار البدل الفعلي من سلع أو خدمات أو نقود) .

فمثلا تقدير قيمة صاع من القمح بمنفعة صاعين من شعير ، هذه القيمة ثابتة سواء أكان الشعير بكثرة أو كان نادرا ، وكذلك القمح سواء أكان موجودا بكثرة أو كان نادرا حتى لو كان ثمن الشعير أغلى من ثمن القمح، فالندرة ليست جزءا من تقدير المنفعة في الشيء ، ولكنها تلاحظ عند تقدير القيمة . أذكر مثلا من واقع حياتنا التي عشناها ، ففي الحرب العالمية الثانية ، غلا ثمن التبن ، بحيث زاد أضعافا عن ثمن القمح ، فبدل أن يشترى كيلا صار يُشترى وزنا ؛ فكان أصحاب المحاصيل عندما يبيعون التبن لمن يتاجرون به يضعون معه شيئا من القمح من قبيل الغش ليزداد وزن التبن . هذا أمر شاهدناه ولمسناه .

لكن الأمر في حقيقته ، هو أن قيمة القمح أكبر من قيمة التبن بكثير وإن كان التبن أغلى ثمنا . فغلاء الثمن مرتبط بالسوق من حيث العرض والطلب . وأما قيمة الشيء فتبقى هي هي ، وهي مقدار ما فيه من منفعة .

الثمن

الثمن هو تقدير المجتمع لقيم السلع ، والأجر هو تقدير المجتمع لقيم الجهود . والنقود هي الشيء الذي يُعبّر به عن هذا التقدير . وهي الشيء الذي يمكننا من قياس السلع والجهود المختلفة ، وردها إلى أساس واحد ، فتسهل عندئذ المقارنة بين السلع المختلفة ، والمقارنة بين الجهود المختلفة ، بردّها إلى وحدة هي المقياس العام ، ويجري دفع الثمن للسلعة ، وإعطاء الأجر للأجير على أساس هذه الوحدة .

إذن فالنقود هي سلعة من السلع اصطلح عليها في شتى البلدان أن تقسم إلى وحدات لتصبح هذه الوحدات المقياس الذي تقاس به منفعة الشيء ومنفعة الجهد . واتفق أن تكون هذه الوحدات واسطة للمبادلة .

وتقدر قيمة النقود بمقدار ما فيها من القوة الشرائية ، أي بمقدار ما يستطيع الإنسان الحصول بواسطتها على سلع أو جهود . وعلى ذلك فلا بد أن تكون للشيء الذي يعبر عن تقدير المجتمع لقيم السلع وقيم الجهود قوة شرائية حتى يكون نقدا ، أي قوة يستطيع كل إنسان بواسطتها الحصول على السلع والجهود .

والأصل أنه لا بد أن تكون لهذا الشيء قوة ذاتية ، أو يستند إلى قوة ذاتية ، أي أن يكون هو نفسه ذا قيمة معتبرة عند الناس حتى يكون نقدا .

إلا أن الواقع في إصدار النقود عند دول العالم اليوم أن منها من جعلت نقودها قوة ذاتية ، أو تستند إلى قوة ذاتية ، ومنها من جعلت نقودها نقدا اصطلاحيا أي تصطلح على شيء أنه نقد ، وتجعل فيه قوة شرائية .

فالذهب والفضة لهما قوة ذاتية ، فتكون بذاتها نقودا كما تكون أساسا تستند إليه النقود ، بأن توضع كميات من الذهب والفضة كاحتياطي يوضع في خزينة الدولة ، يصدر مقابلها أوراقا نقدية تستند إلى هذا الاحتياطي وتمثله ، وتكون فيها ضمانة استبدالها إلى ما يعادلها من الذهب والفضة .

إن العرض والطلب والثمن هي قوى السوق عند الغربيين ؛ فالغربيون لا يفصلون الثمن عن العرض ، فالثمن لذاته في الحقيقة ليس موضع الاهتمام ، لأن نظرتهم إلى الإنتاج من حيث زيادته ، واستمرار زيادته ، جعلتهم يراقبون السوق من زاوية مراقبتهم للثمن .

والآن يعيش العالم في إنتاجه وصناعاته المختلفة في ظل شركات عملاقة ، وتحت مظلة تجمعات وتحالفات اقتصادية دولية ، تقذف إلى أسواق العالم كميات هائلة من إنتاجها ، تضيق به المخازن والأسواق وساحات العرض . فحتى لا يحصل التضارب بين المنتجين ، وحتى يضمنوا تقبل الأسواق لهذه المنتوجات والصناعات بشكل متوازن ، عمدوا إلى تشكيل لجان ، أو بالأحرى ، وجد عندهم شركات تختص بعملية مسح للأسواق وللمستهلكين وللسلع والخدمات ، وأيها عليه إقبال أكثر وطلب أكثر ، وأجروا حسابات وإحصائيات دقيقة لكل سلعة ولكل بلد ولكل سوق ، وخلصوا إلى نتيجة تصريف الأسواق ، واستهلاك السلع بالكميات والأرقام ؛ وتقوم هذه الشركات بدورها بتزويد شركات الإنتاج ومصانع السلع بهذه الإحصائيات والأرقام مقابل عمولة معينة .

فكما جعلوا مقاييس لصرف الماء والكهرباء بتركيب ساعات وعدادات تعد الصرف والاستهلاك بالكيلووات وبالأمتار المكعبة ، جعلوا للأسواق وتصريفها للسلع ولكميات الاستهلاك مقياسا دقيقا يحسبون به أنواع الأسواق وما وصلها من كميات السلع ، وما استهلك منها ، وما كان أكثر استهلاكا ، أو أقل طلبا ، وتوزع نتائج هذه القياسات والحسابات على الشركات صاحبة الشأن في ارتيادها للأسواق مقابل أجر معين . وهناك بعض الشركات يكون لديها مندوبون وظيفتهم متابعة الأسواق لدراسة ما يستهلك وما يتبقى أي ما يطلبه السوق وما يزيد عن طلبه أو ينقص من منتوجات تلك الشركات . فقد تنقص من إنتاجها أو تضاعفه حفاظا على استمرار عجلات مصانعها على الدوران لحفاظها على الثمن .

وخلصوا بنتيجة نهائية أن الثمن هو صاحب الدور في توزيع السلع والخدمات على أفراد المجتمع ، وهو الذي يوجد التوازن بين الإنتاج والاستهلاك . وهو الذي تنتظم به عمليات العرض والطلب بصورة متكافئة .

فبالثمن : آلية الثمن أو ميكانيكية الثمن ، يخيم على الأسواق الهدوء والاستقرار ، بتوازن العرض مع الطلب ، بحيث لا يبقى مجال للجشعين ولا للمحتكرين ، وبالمقابل يتساوى المستهلكون في إشباع حاجاتهم ورغباتهم بصورة تلقائية بلا تخمة ولا حرمان (كما يقولون) وتبقى عجلات المصانع دائبة الدوران ، ووسائل الشحن مُوْسقة بأحمالها ، وأرصفة الموانئ مكتظة ، بما يفرغ فيها من أصناف البضائع ، وتظهر على أعظم المستويات الدولية حركة اقتصادية نشطة ، يطمئن لها كبار المستثمرين ، يجلسون على عروش ممالكهم الإنتاجية الاحتكارية كالحيتان ، يأتيها صغار السمك ، فتتناوله طعاما سائغا .

هذا هو المبدأ الرأسمالي ، وهذه هي الحرية الاقتصادية ، هذا هو مقياس الأعمال وهو (النفعية) هذه هي النظرة المادية للإنسان والحاجات الإنسان . وأولا وأخيرا هذه هي عقيدة فصل الدين عن الحياة .

مناقشة :

نحن لا نسلم بصحة قولهم ، فهو خطأ محض مجانب للصواب ، ومخالف للواقع ؛ كيف يكون الثمن هو المنظم للتوزيع ؟ وبضمانة قاعدة حرية التملك ، وكفالة حرية العمل وحرية الإنتاج ، وأي إنتاج ؟ ومن المعلوم بداهة أن موضوع توزيع الثروة على أفراد المجتمع يكون بأفكار وأحكام تنظيم العلاقات وبجملتها وضع الخطوط العريضة والأحكام التفصيلية ليتم توزيع الثروة على الوجه الذي يضمن لكل فرد في المجتمع إشباع حاجاته الأساسية إشباعا كليا ، وتمكينه من إشباع حاجاته الكمالية .

أما بالنسبة للخطوط العريضة التي يضعها النظام الاقتصادي في الإسلام فهي :

١. إيجاد التوازن في المجتمع لتنتفي الطبقية من أجل توزيع الثروة بين الناس فقد منع الإسلام حصر تداول المال بين فئة معينة من الناس ، قال تعالى : [كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم] .
٢. منع كنز المال ، قال تعالى : [والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم] .

أما بالنسبة للأحكام التفصيلية : فقد تكفل الإسلام برعاية شؤون أفراد المجتمع فردا فردا بالوقوف على إشباع حاجاتهم الأساسية إشباعا كليا ، مع توفير الأمن والطمأنينة لهم ، وتكفل بإلزامية التعليم ومجانيته ، ومجانية التطبيب والعلاج .

فقاعدة حرية التملك هي التي أوجدت الاختلال في التوازن بكسرها كافة القيود ، وإهدارها للقيم ، وعدم اعترافها بالأخلاق والمثل العليا . كذلك عندما تكون (النفعية) هي مقياس الأعمال كلها يصبح المال غاية يلهث وراءها ذوو الميول المادية وشر المصائب أن يبقى المال لذاته غاية ، فتغيب الفضائل ، وينقلب أبناء المجتمع إلى ثعالب يتربص بعضهم ببعض ، أو وحوش كاسرة يأكل القوي الضعفاء فالمقياس الصحيح للأعمال هو قاعدة (الحلال والحرام) أي الرجوع إلى الحكم الشرعي عند القيام بالعمل أي النظرة إلى الصلة بالله ، وهيمنة التقوى على النفوس ، والإيمان بأن الرزق قضاء . فيمتنع الإنسان في معاملاته المالية وشؤونه الاقتصادية ويمتنع عن الغش ، والغبن والاحتكار ، ويعلم علم اليقين أن الربا حرام ، فهذه الكيفيات في التعاملات المالية تبقي المجتمع متوازنا ، ويستطيع كل فرد في المجتمع أن يشبع حاجاته الأساسية دونما عناء عن طريق الكسب الحلال ؛ فالمال واسطة التبادل وليس غاية لذاته .

عندما تكون (النفعية) مقياسا للأعمال ينتفي الصدق وتنتفي الأمانة من المجتمع ، ويحل محلها الكذب والغش والاحتيال . عندما يكون المجتمع لا لون له بتطبيق قاعدة الحريات ، يبرز في المجتمع الفساق والمجّان ، والمغنون والراقصون والراقصات ، وتنتشر دور البغاء والملاهي الليلية ودور القمار ، ويُروّج لأفكار الفساد والإلحاد ، ويموه السياسيون أعمالهم بالتزوير ، فيصورون الهزائم نصرا ، والخيانة بطولات ، ودعاة الإسلام إرهابيين متطرفين .

نتساءل : كيف يكون الثمن هو الحافز على الإنتاج ؟ وهل صحيح أن الإنسان لا يقوم بالأعمال إلا وينتظر المكافآت المادية ؟

نقول : إن الإنسان فيه غرائز وحاجات عضوية فطريا ، وهذه كلها تتطلب الإشباع . ولكن هذه الحاجات والميول والرغبات ليست مادية فقط ؛ فلدى الإنسان الميول الروحية ، ولديه تطلعات معنوية وفيه حوافز إنسانية وأخلاقية ، فهذه كلها لا يقوم بها الإنسان لقاء المكافآت المادية . صحيح إن الإنسان يقوم بأعمال ينتظر عليها المكافأة المادية . ولكن الميول الروحية كالتقديس والعبادة لا يبتغي من القيام بها إلا الثواب من الله في الآخرة ، ولا يخطر بباله عند القيام بها أي أجر مادي . كذلك ينفق الإنسان أموالا طائلة لبناء مسجد أو لمساعدة الفقراء والمحتاجين . كما أن الإنسان يقوم بأعمال يرجو من القيام بها المفاخرة والثناء .
فمثل هؤلاء لا يخطر ببال أحدهم المكافأة المادية . كذلك لو أن خطرا داهم البلاد من الخارج ، فترى أبناءه يهرعون للدفاع عنه بالعمل في الخنادق والسهر الليلي والتدريبات وما إلى ذلك ولا يخطر ببال أحدهم المكافأة المادية . فالقول بأن الإنسان إنما يقوم بالأعمال من أجل المكافأة المادية قول غير صحيح وبعيد عن الصواب .

نقول أيضا لماذا حشرتم قاعدة حرية التملك في البحث ؟ وهي التي أوجدت الخلل في التوازن لأنها كسرت القيود التي ينضبط بها السلوك ، وتنتظم بها العلاقات ، وفتحت الباب على مصراعيه ليستعمل القوي قواه ، واللبق لباقته في تحصيل المال ، ويبقى الضعيف والأبله وقليل الحيلة بعيدا منبوذا وكأنه لا يصلح للحياة .

ونظرة إلى الأسواق وما فيها من فائض هائل من السلع والخدمات وما يقابلها من الحشود الهائلة من الناس الجياع والعراة والمحرومين ، يمرون بالأسواق والسلع مكدّسة ولا يستطيعون تناولها فيزدادون حرمانا وألما .
فأين هو الثمن ؟ وأين دوره ؟ وتفعيل آليته وميكانيكيته ؟ إنه وهم وقول هراء .

ثم إن إيجاد التوازن بين العرض والطلب هو في الحقيقة في يد المنتجين أنفسهم وإن كانوا يراقبون الأسواق وقوة الطلب أو ضعفه بمراقبتهم للأثمان فيزيدون من إنتاج السلع أو ينقصون . فالثمن في أيديهم يتحكمون به كمقياس (ترمومتر) فتراهم لا يقنعون بالربح القليل ، بعد أن انعدمت لديهم النظرة الإنسانية ، وأصبح المال عندهم غاية لذاته ، خرجوا بصناعاتهم ومنتوجاتهم خارج حدود بلادهم وأوجدوا لهم مناطق نفوذ ، وفتحوا فيها أسواقا يفرضون الأثمان العالية التي تناسبهم ، ووجدت الاحتكارات والتجمعات ووجد ما يسمى
(الكونسوريوم) وأصبح الاستعمار ضرورة لا بد منها . كما أنهم على استعداد لإشعال الحروب المدمرة من أجل الحفاظ على مناطق النفوذ ، وإيجاد مناطق نفوذ جديدة . فالاستعمار جزء من عقيدة المبدأ الرأسمالي ، بل هو الطريقة التي ينتشر بها هذا المبدأ .

وأخيرا : فزيادة الدخل الأهلي ووفرة الإنتاج القومي وإغراق الأسواق بفائض الإنتاج ، وشتى أنواع الخدمات ، لا يعالج المشكلة الاقتصادية الحقيقية ، وهي توزيع الثروة على أفراد المجتمع فردا فردا لإشباع حاجاتهم الأساسية إشباعا كليا ، وتمكينهم من إشباع حاجاتهم الكمالية . وستبقى المشكلة قائمة بلا علاج،

وسيبقى التباين الطبقي موجودا في المجتمع ؛ الغنى الفاحش والفقر المدقع ، ما دامت الدراسات منصبة على علم الاقتصاد ، وما دام المشرعون بعيدين عن فهم المشكلة الاقتصادية ، بعيدين عن وضع التشريعات التي تعالجها علاجا جذريا .

هذه خلاصة الاقتصاد الرأسمالي عند الغربيين . وهذا إبراز للأسس والقواعد والخطوط العريضة التي ينبني عليها هذا الاقتصاد ، وهذه حصيلة دراساتهم ، ومجمل نظرياتهم . وكلها قامت على قواعد خاطئة وأسس فاسدة ؛ فأنتجت تفريعات خاطئة ومعالجات فاسدة . وبذلك فقد تعرّى القائمون على دراسة هذه الأسس ، والقائمون على تطبيقها وتنفيذها . ونكون بذلك قد بينا أصل الداء ، ومكْمن العلة ؛ وخير شاهد على صحة ما وضحناه ، وصدق ما توصلنا إليه ، هو الواقع المعيشي والظواهر الحياتية لمن يعيشون في إطار هذا النظام الفاسد في عقيدته ، والفاسد في قواعده وخطوطه العريضة والفاسد في معالجاته لمشاكل هذا الإنسان ، في أفراده ومجموعاته . ويكفينا تدليلا على الفساد المستشري هو وجود الاستعمار بنوعيه القديم والجديد .

الهوامش

[١] ناتج الطبيعة هو : (حجم الموارد وأنواعها) .
[٢] في المنافسة الكاملة يكون عدد المنتجين كثيرا وعدد المستهلكين كثيرا ، بحيث لو انسحب أحد المنتجين أو انسحب أحد المستهلكين من السوق لا يؤثر على توازن السوق . فيكون كل واحد من المنتجين وكل واحد من المستهلكين ذره (لبنه) في هذا البنيان .
[٣] المنفعة في البيضة ليست كالمنفعة في رأس الفجل فالخبراء في السوق ، وفي استعمال المنافع ، أي تقديرات المجتمع لمنافع السلع والخدمات عند تكرار استعمالها استقر لديهم التفريق والتفضيل بين منافع مجموعات السلع والخدمات فكان من السهل لديهم جعل المنفعة مقياسا للسلع والجهود .